



الجلسة ٥٢٢٠

الخميس ، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد دلا سابلير (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دنيسوف

الأرجنتين السيد ميورال

البرازيل السيد تريس دا فونتورا

بنن السيد زنسو

الجزائر السيد بن مهدي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد منونغي

الدانمرك السيدة لوي

رومانيا السيد موتوك

الصين السيد جانغ يشان

الفلبين السيد مركادو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسون

اليابان السيد كيتاوكا

اليونان السيد فاسيلاكس

جدول الأعمال

أزمة الغذاء في أفريقيا بوصفها تهديدا للسلم والأمن

إحاطة إعلامية من السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

أزمة الغذاء في أفريقيا بوصفها تهديدا للسلم والأمن إحاطة إعلامية من السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. وبعد الإحاطة الإعلامية، سأعطي الكلمة للأعضاء الذين يودون تقديم تعليقات أو طرح أسئلة على السيد موريس.

أعطي الكلمة الآن للسيد موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

السيد موريس (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن أشد الامتنان لهذه الفرصة كي أحضر إلى المجلس وأتكلم عن العديد من القضايا الإنسانية، وخاصة لأنها تؤثر على السلم والأمن في أفريقيا.

بالأمس، استمعت باهتمام للتعليقات التي أدليتم بها، سيدي الرئيس، وقت الغذاء. واعتقدت أنكم قدمتم في مجرد بضع جمل قصيرة أفكارا وإرشادا استثنائيين في ما يتعلق بجدول الأعمال الإنساني وجدول أعمال التنمية اللذين يخصان قضايا عويصة جدا للسلم والأمن والتأثير غير العادي لتلك القضايا على مئات الملايين من البشر، الذين يتعرضون حقا للمخاطر. وقلتم إنه كان من الأهمية بمكان التركيز على ما هو أساسي. وقلتم إنه لا توجد إمكانية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من دون سلام. وبالفعل، أود أن أقول إنه من دون سلام، لا توجد فرصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تكلمتم عن أهمية التعجيل بعملية ما بعد إنهاء الصراع لتناول مسألة الأهداف الإنمائية للألفية. وقلتم عندئذ إن الوقاية ليست سوى الشيء المعقول، وإن أفضل طريقة لإحراز تقدم في مجال التنمية هي من خلال الحكم الرشيد. وأعرب عن إعجابي بالشخص الذي يمكن أن يقول كل ذلك في عبارات قليلة. لقد اتسمت تعليقاتكم بالقوة.

ومنذ أسابيع قليلة، قام الرئيس أوباسانجو، رئيس نيجيريا، برحلة إلى روما لزيارة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. وجاء ليتحدث عن العلاقة بين الغذاء والسلام والأمن. ولكنه قال شيئا لن أنساه قط: "الشخص الجائع هو شخص غاضب. ومن مصلحتنا جميعا أن نزيل أسباب غضبه".

ومؤخرا، كان لي شرف القيام برحلي الخامسة إلى جنوب أفريقيا مبعوثا خاصا للأمم العام للاحتياجات الإنسانية في الجنوب الأفريقي. وكان يصطحبني في تلك الرحلة آن فينمان، من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبيتر بايوت من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

طن متري من الأغذية في زامبيا لاستخدامها في أماكن أخرى من العالم.

ويفرض تفشي فيروس نقص المناعة البشرية ثمنا فادحا من الأرواح التي تفقد ومن الانخفاض في العمر المتوقع. فهو يقوض مباشرة قدرة المجتمعات المحلية على إنتاج ما يكفيها من الغذاء. ويتراوح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ما بين ١٢ في المائة في حده الأدنى في موزامبيق و ٤٢ في المائة من السكان البالغين في حده الأقصى في سوازيلند. ويتحدث وزراء الحكومة كثيرا عن اختطاف الإيدز لأعز زملائهم، ويساورهم القلق من انهيار نظمهم التعليمية والصحية. وفي عام ٢٠٠٣ فقدت ليسوتو ثلث عاملاتها في مجال الصحة وما نسبته ١٥ في المائة من مدرسيها. وقال لي رئيس وزراء ليسوتو: ”سيكون نصف المدرسين في بلدنا يا جيم في عداد الموتى بسبب الإيدز بحلول ٢٠١٠“. وأخبرني الرئيس مواناواسا، رئيس زامبيا، بأن بلده يفقد المدرسين بضعف المعدل الذي يستطيعون به إحلال آخرين محلهم.

وترى الأراضي خارج كثير من القرى الريفية خاملة لا تجد من يزرعها. لقد فقد جيل بأكمله. ولا أحد هناك ليعلم الجيل التالي كيف يفلح الأرض. وأسرع الصناعات نموا في هذه المنطقة هي عملية إعداد الجنازات. فقد أزهق الإيدز أرواح ما يقرب من ٨ ملايين فلاح أفريقي، وهو عدد يتجاوز مجموع عدد المزارعين في أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي مجتمعين، وهذه حقيقة مذهلة. واليوم يوجد ١٤ مليوناً من الأيتام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بفعل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسوف يرتفع هذا العدد إلى ٢٠ مليوناً على مدى الأعوام الخمسة المقبلة. وقد رسخت هذه الظواهر الديمغرافية، وليس أمامنا ما يمكن أن نفعله لتغيير هذا العدد إلى ما هو أفضل في الأجل القصير.

وأرى أن أكبر الأزمات الإنسانية التي نواجهها في العالم اليوم ليست في دارفور أو أفغانستان أو كوريا الشمالية، رغم صعوبة تلك المسائل. بل هي في التحلل التدريجي للهياكل الاجتماعية في الجنوب الأفريقي. ولب تلك المسألة ذاته هو الجوع. وثمة مزيج فتاك من الإيدز، والجفاف المتكرر، وفشل الإدارة والقدرة يعمل على تآكل الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

والوقائع المتعلقة بالجنوب الأفريقي غريبة ومروعة. ففي العام الماضي أزهق الإيدز مليوناً من الأرواح. ونحن الآن مقبلون على ذروة الجائحة، في الأعوام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. وستستمر الأرقام في الارتفاع. وقد تناقص العمر المتوقع في هذه المنطقة بنحو ٢٠ عاما في المتوسط. فكروا في ذلك. إن الأطفال في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان يمكنهم أن يتوقعوا أن يعيشوا ضعف حياة الأطفال في زامبيا وزمبابوي وملاوي تقريبا. والعمر المتوقع في الجنوب الأفريقي لا يكاد يزيد في كثير من الأحيان عما كان عليه في أوروبا خلال العصور الوسطى. وإذا كان هناك ما يبعث على الحزن، أو ما هو جدير تماما بالاستنكار، فهو تأثير كل هذا على الأطفال.

وفي وقت سابق من هذا العام، أفادت تقديرات برنامج الأغذية العالمي بأن ٣,٥ ملايين شخص سيلزمهم معونة غذائية طارئة في الجنوب الأفريقي. واليوم نقدر أن ٨,٣ ملايين شخص سيكونون بحاجة إلى المعونة الغذائية، ويعزى ذلك إلى حد كبير لعدم سقوط الأمطار في تلك المنطقة في كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير وجزء كبير من آذار/مارس. ويبلغ عدد المعرضين للخطر أكثر من ٤ ملايين شخص في زمبابوي، و١,٦ مليون في ملاوي، و١,٢ مليون في زامبيا، و ٩٠٠ ٠٠٠ شخص في موزامبيق. وتكتسي الحالة في زامبيا أهمية خاصة حين نفكر في أن برنامج الأغذية العالمي تمكن خلال العامين الماضيين من شراء ١٥٠ ٠٠٠

خلال نفس المنظار، ولكننا نتفق على شيء واحد اتفاقاً لا مزيد عليه: وهو أن للضعاف والجياع، وخاصة النساء والأطفال، الحق في الغذاء. ونحن متفقان على أن الغذاء لا ينبغي أن يستخدم قط سلاحاً في الحرب أو كأداة من أدوات القهر الدبلوماسي. وقد عبر الرئيس ريغان عن ذلك ببلاغة حين وافق على معونة الولايات المتحدة الغذائية لإثيوبيا عام ١٩٨٥ خلال المجاعة الكبرى هناك، رغم بغضه الشديد للنظام الشيوعي في إثيوبيا في ذلك الحين. فقد قال ببساطة: "الطفل الجائع لا يعرف السياسة" ومهما كانت الخطايا التي يتصور ارتكابها من حكومة من الحكومات أو مستوى الغضب الشعبي، فلا تملك أن نحجب المعونة كتكتيك سياسي في حالات الطوارئ.

وخلال العقد الماضي، شهدنا التجويع يستخدم بوصفه سلاحاً للحرب في دار فور، وجنوب السودان، والصومال، وأنغولا، وشمال أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغرب أفريقيا. ولم يكن الأسلوب فريداً لأفريقيا؛ فقد استخدمه صرب البوسنة في أوروبا في عام ١٩٩٢ في حصار سرايفو. وعندما تتزع الكراهية عنا كباستنا، فإننا جميعاً قادرون على ارتكاب أعمال وحشية لا تصدق. وأفضع نموذج لاستخدام الغذاء سلاحاً اليوم يوجد في دار فور، حيث ما زالت الحالة في تدهور. ففي كانون الثاني/يناير، قدرنا أن ٨,٢ ملايين شخص سيحتاجون إلى معونة غذائية لتفادي وقوع مجاعة شاملة؛ أما اليوم، فإن العدد أقرب إلى ٣,٥ ملايين شخص. وننجز عملاً جيداً على جبهة توفير الأغذية، ولكن العاملين في المخيمات يخشون من أن المزيد من الأشخاص سيندفعون إلى المخيمات بينما تتضاءل إمدادات الأغذية في دار فور، حيث تعجز بشكل محزن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن التمكن من توفير المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية الأساسية.

ووددت لو كان في مقدوري أن أجد طريقة لحفز الاهتمام الكافي لدى عامة الناس ووسائل الإعلام بهذه المعاناة الموجودة في الجنوب الأفريقي. ولن أنسى قط حدة عمرها ٧٠ عاماً في سوازيلند. كانت هي وزوجها البالغ من العمر ٨٠ عاماً على رأس بيت به حفنة كبيرة من الأطفال الصغار. وبعضهم كان من أحفادها، والآخرون لم يكونوا كذلك. ففي كثير من القرى الأفريقية تكون القرى بمثابة أسر ممتدة. وهي شكل الضمان الاجتماعي الخاص بهم. وكان هذا النظام، من بعض الأوجه، موضع حسد العالم. ولكن الضغط قد بلغ عليه الآن مبلغه إلى حد الانهيار في الأماكن التي ألحق بها الإيدز أفدح خسائره.

والجوع من أعراض الفشل: فشل المحصول، أو الفشل في مواجهة كارثة طبيعية، أو الفشل في التغلب على أشكال الظلم الاجتماعي والصراع العرقي والكراهية العنصرية. ولكن التصدي للجوع وسوء التغذية وإنقاذ النساء والأطفال الذين يعانون أكثر من غيرهم يتطلب تعاوناً من جانب المسؤولين عن مقاليد الأمور في ذات المناطق التي تعاني تلك الإخفاقات. وحتى في وجود التعاون من جانب السلطات المدنية، فإن إيصال الأغذية وغيرها من المعونة الإنسانية عملية خطيرة. وقد فقد برنامج الأغذية العالمي من موظفيه بسبب الوفاة أكثر من أي وكالة في الأمم المتحدة، فيما عدا إدارة عمليات حفظ السلام. وليست الهجمات التي تشن على القوافل واحتجاز الرهائن أمورا غير شائعة. فقدنا ثلاثة موظفين في دارفور خلال الأسابيع القليلة الماضية. وللأمم المتحدة مقرر خاص معني بالحق في الغذاء، هو جان زيغلر. ومن بعض الوجوه لا يمكن أن يكون الاحتلاف بيني وبينه أشد مما هو عليه في آرائنا السياسية والاقتصادية. فهو اشتراكي سويسري أما أنا فشديد الإيمان بالرأسمالية الأمريكية. ولكنه رجل طيب وبيننا صداقة حسنة. وأرجو أن يقول نفس الشيء عني. ونحن لا نرى العالم من

ويتترك الجوع المزمن في الأرياف الأفريقية تأثيرا مزعزعا للاستقرار يؤدي إلى تقويض الاستقرار السياسي والأمن، ويتسبب في الهجرة المستمرة لسكان الريف إلى المدن، حيث يشكل وجود بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية على الأقل - بما فيها الأغذية المعانة أو المجانية - حافزا لكي يأتي الأشخاص إلى البيئة الحضرية. وحينما يصبح العلاج المصلي المضاد للفيروس متوافرا على نحو واسع - لاشك أولا في المناطق الحضرية - تظهر إمكانية أن يصبح بدوره، قوة جذب لتعزيز وتشجيع وزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر. وتفر موجات من الأيتام بسبب مرض الإيدز من الريف لكي يصلوا إلى المدن بدون أي وسيلة للدعم الاقتصادي، مما يسهم في كثير من الأحيان في التفكك الاجتماعي والجريمة. ويجند الأطفال الجوع بسهولة أكبر إلى حد بعيد بوصفهم جنودا أطفالا في أماكن مثل شمال أوغندا. ونحن بحاجة إلى بذل جهد مكثف من خلال التغذية المدرسية وغيرها من الأنشطة بغية إبقاء أولئك الأطفال في المناطق الريفية وفي المدارس.

تعتبر إسقاطات النمو السكاني الريفي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من بين أعلى الإسقاطات في العالم، مع وجود مدن مثل نيروبي ولاغوس ولوساكا تشهد معدلات نمو تزيد على ٦ في المائة في العام. وظل تأثير الهجرة من الريف إلى الحضر على التوظيف في أفريقيا تماما على العكس من تأثيرها في غرب أوروبا والولايات المتحدة - فقد أدت إلى معدلات أعلى بدلا من أدنى للبطالة وانعدام الاستقرار الاجتماعي. وعند نقطة معينة، قدمت الحكومات المحلية أقصى ما يمكن تقديمه ولم يتم الوفاء بالمطالب الاجتماعية، مما أدى إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية الداخلية بين المجموعات العرقية المتنافسة التي ربما لم تعتاد على مشاركة العيش في مكان واحد.

وفي كثير من أنحاء أفريقيا، يشكل تفشي الجوع مقياسا دقيقا لمستوى انعدام الاستقرار الاجتماعي. وليس مهما إن كان السبب في انعدام الاستقرار ذلك يرجع إلى الصراع الأهلي أو الجفاف أو متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز أو الحكم الفاسد أو أي مجموعة من تلك العوامل - فالجوع يكاد يكون دائما ضمن المجموعة. وقد أظهر استعراض أجرته الأمم المتحدة لستة صراعات في أفريقيا خلال فترة ٢٠ عاما مضاهاة مطلقة بين الصراع المسلح وانخفاض الإنتاج الزراعي، في المتوسط بنسبة ٢٠ في المائة في العام، مع ارتفاع مواز في تفشي الجوع.

ومن الواضح أن في وسع الصراع أن يسبب الجوع، ولكن ماذا عن العكس؟ إن العلاقة بين الجوع والصراع مماثلة للعلاقة بين الجوع والفقر. ويمثل الجوع سببا ونتيجة للصراع على حد سواء. كما انه يشكل سببا ونتيجة على حد سواء للصراع السياسي.

شخص واحد من بين كل ثلاثة أفارقة يعاني من سوء التغذية، ولم تظهر أي إشارة خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية على أن تلك الحالة ستتغير. وفي وسط أفريقيا، حيث مزقت المنطقة الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتفعت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٧٠ في المائة اليوم. وفي المناطق الأخرى التي لم يشكل فيها الصراع عاملا يذكر - غانا ونيجيريا وملاوي ومدغشقر - تحسنت الحالة التغذوية للأشخاص. ولكننا نشترك في ممارسة تسمى "رسم خرائط أوجه الضعف"، نستخدم فيها مؤشرات مختلفة، مثل أسعار السوق، ومعدلات سوء التغذية، وأنماط استهلاك الأسرة المعيشية للأغذية بغية رسم خرائط توضح النقاط الساخنة للجوع. والعلاقة التبادلية بين النقاط الساخنة وأعمال العنف السياسي في أماكن مثل الصومال والسودان وشمال أوغندا واضحة بشكل مذهل.

إن الوجود المستمر لأعداد كبيرة من الأشخاص المشردين داخلها واللاجئين يشكل على نحو متواصل تهديدا للاستقرار السياسي والاقتصادي، وإن تهديد الجوع يفرض مضاعفات كبيرة في إعادة توطينهم. ومن العسير حث أسرة في أنغولا، على سبيل المثال، على العودة إلى قريتها إن لم يكن لديها غذاء كاف يساعدها خلال الفترة المفضية إلى الحصاد التالي. ويوجه برنامج الأغذية العالمي استثمارة كبيرا في مجموعات إعادة التوطين التي تسمح للمقاتلين السابقين بإطعام أنفسهم وأسرهم بينما يعاد توطينهم في وطنهم.

وما فتئت المعونة الغذائية تشكل عنصرا حاسما في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفريقيا. وفي الأعوام الخمسة الأخيرة وحدها، استهدفنا ٨٠٠ ٠٠٠ مقاتل في ليبيريا وبوروندي والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون ورواندا وأنغولا. ولا يسعني إلا أن أذكر، بينما ننظر إلى المقاتلين السابقين في جميع جوانب الصراع في ليبيريا، أن من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة منهم كانوا أطفالا صغارا جدا. وفي الأسبوع الماضي وحده، وافقنا على مجموعة معونة لإعادة التسريح لـ ١٥٠ ٠٠٠ فرد من أفراد الجيش والمليشيا السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تزايد الضغط للتسريح ونزع السلاح في الأشهر الأخيرة.

وفي غرب أفريقيا، حيث ما زال الآلاف مشردين من جراء عقد من الحرب، تستخدم المعونة الغذائية للمساعدة في إعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وقد أفاد أحد زملائنا بأن الاستقرار اليوم في غرب أفريقيا هش، وأن من المستحيل إحراز تقدم إذا افتقر الأشخاص إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى ووسائل المحافظة على صحة أسرهم. وتشكل المعونة الغذائية الآن أداة لدعم التعليم وللمساعدة في بناء المجتمعات وتزويد الأشخاص بوسائل المحافظة على رفاههم بالذات.

ويمكن أن يوجه التنافس على الموارد الغذائية المحدودة أعمال العنف وانعدام الاستقرار. وحقيقة أن الزراعة في أفريقيا تعتمد بقدر كبير على سقوط الأمطار وأنه توجد بالمقارنة أعداد كبيرة من السكان الرعاة تسهم في التحركات السكانية التي يمكن أن تعرض على الصراع. فعلى سبيل المثال، أدى العنف في دار فور إلى تخفيض تحركات الرحل وإلى الإفراط في الرعي في المناطق التي توجد فيها مياه وافية، مما أسفر عن ظروف شبيهة بالجفاف. وشهدنا تلك المشكلة لعقود من الزمان ليس في السودان فحسب، بل في موريتانيا والسنغال وأماكن أخرى أيضا. وحينما لا تتمكن الأسر من الزراعة ولا من تسويق منتجات الماشية، فإنها تبدأ بالتنقل. والاقتصاد في دار فور في فوضى كاملة الآن. فقد أغلقت معظم الأسواق ويكاد القتال يقضي على الزراعة وتصاعدت أسعار الحبوب. وانعدام الأمن دفع الأشخاص باتجاه الشمال، مما أوجد ضغوطا شديدة على الإمدادات النادرة للمياه والأغذية البرية. وفي آذار/مارس، حذرت بعثة بين الوكالات من أنه، بدون تقديم المزيد من المعونة، سيحدث المزيد من التشريد والمزيد من التوترات بين مجتمع الأشخاص المشردين داخلها والمجتمعات المضيفة.

لقد كان الحصول على الأغذية يستخدم سلاحا في ذروة الحرب الأهلية في السودان. وأدت المجاعة في عام ١٩٨٨ إلى وفاة ربع مليون شخص. والآن بعد إبرام اتفاق سلام في جزء كبير من السودان، فإن من المفارقات أن يتضاءل، دعم المعونة الغذائية فيؤدي إلى تقويض عملية السلام. وتقديرنا هو أن ٣,٢ مليون شخص على الأقل في بقية السودان، الذين تأثروا على نحو عام بعملية السلام، يتعرضون إلى خطر شديد للجوع ويحتاجون إلى الأغذية. وهناك الآن المزيد من السودانيين المشردين يفرون إلى كينيا وأوغندا المجاورتين بوصفهم لاجئين بدلا من عودتهم إلى ديارهم. وذلك أمر يسترعي النظر حقا.

الشمال الأوروبي والاتحاد الأوروبي، مشجعة بصورة خاصة. والمعونة الغذائية، التي لها أهمية حاسمة في أفريقيا، تتضاءل بجدّة. فلقد تضاءلت عالمياً بمقدار أكثر من ١,٨ مليون طن متري في العام الماضي، باستثناء العراق. ويحدث هذا رغم أن عدد الجائعين حول العالم قد ارتفع في الحقيقة من ٧٩٠ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى ٨٥٢ مليون نسمة اليوم. ولو لم ينجح الصينيون بشكل رائع في إنقاذ ٣٠٠ مليون نسمة من الجوع والفقر، حسب مقاييسهم، خلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية - وهذا بالفعل أحد أكبر منجزات البشرية - لكان عدد الجائعين في العالم ببساطة يفوق التصور.

كنت أعتقد في بعض الأحيان أن أسوأ مكان يعيش فيه الطفل الجائع في أفريقيا اليوم هو بلد يعيش في سلام مع جيرانه ومستقر نسبياً، ولكنه مجرد بلد فقير. إن مستويات التمويل تزداد مع وقوع أعمال العنف وظهور الاهتمام الإعلامي.

ويشجعنا الاهتمام المتزايد من المانحين ببعض الحالات الطارئة الأقل شعبية. وإعلان الرئيس بوش مؤخراً عن تقديم ٥٠٠٠٠ طن من المعونة الغذائية إلى كوريا الشمالية كان موضع ترحيب خاص، شأنه شأن التبرع الألماني الذي قُدم في وقت سابق.

وأود أن أعطي المجلس مثالا قويا جدا يساعدنا على توضيح أهمية المعونة الغذائية. ففي مقارنة بين صبي عمره ٧ سنوات في كوريا الشمالية ونظيره من نفس العمر في كوريا الجنوبية، وجدنا أن الصبي الكوري الشمالي أقصر بمقدار ٨ بوصات وأقل وزنا بمقدار ٢٠ رطلاً.

وما فتئت لجنة بلير تؤدي عملاً رائعاً لجذب الاهتمام الجماهيري بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية في أفريقيا. والرؤساء لولا وشيراك ولاغوس، وكذلك رئيس

واتفاق السلام الذي أبرم بمساعدة جنوب أفريقيا قد شجع على وجود بعض التفاؤل إزاء كوت ديفوار، ولكن البلد مازال منقسماً بشكل خطير. وكان مزعماً أن يبدأ فيه نزع السلاح هذا الأسبوع ولكنه سيكون تحدياً. وتستهدف عملياتنا ٩٢٢ ٠٠٠ شخص في المنطقة، بمن فيهم ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في كوت ديفوار وبقيتهم في جاراتها بوركينافاسو ومالي وغانا. ونحن نقدم حصصاً تموينية إلى ٢٦ ٠٠٠ لاجئ ومشرد ليبري داخل كوت ديفوار. ويُزعم أن القتال في كوت ديفوار قد بدأ بسبب الحرمان من الحقوق السياسية. وهنا مرة أخرى، المنافسة على الموارد الزراعية المحدودة أدت دوراً حينما تعثر الاقتصاد وهبطت مستويات المعيشة وبدأ عدد المهاجرين الداخليين في الازدياد.

وفي رأينا أنه لا توجد ظواهر كثيرة في الحياة العصرية لها طابع سياسي مثل المعونة الإنسانية. فمن الواضح أن جميع المانحين الرئيسيين في العالم يختارون تمويل مشاريع المعونة الإنسانية على أسس سياسية. وبعضهم يختار ما يعطي معونتهم الطارئة نطاقاً عالمياً، وآخرون يركزون على مناطقهم الإقليمية أو مستعمراتهم السابقة أو الأماكن التي يرون فيها أكبر مصالح اجتماعية وسياسية لأوطانهم. وقبل فترة من الزمن، قارنا المعونة التي تُقدم من خلال برنامج الأغذية العالمي مع أنماط أكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية، التي تشمل المساعدات الإنسانية، وكانت النتائج مثيرة للاهتمام. ففي عام ٢٠٠٣، تم تقديم ٢٣ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً و ٢٤ في المائة منها إلى أفريقيا. وتوجه أنشطة برنامج الأغذية العالمي إلى حد كبير نحو حالات الطوارئ وأغلب تركيزها على أفريقيا. وثلاثة أرباع معونتنا - وأعمالنا - موجهة نحو أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية.

إن الالتزامات الإجمالية للمساعدات الإنمائية الرسمية تتزايد، والمبادرات الأوروبية الأخيرة، لا سيما في بلدان

ونحن فخورون بأن برنامج الأغذية العالمي قد أنهى المعونة الغذائية في ٢٥ بلدا حول العالم منذ منتصف التسعينات. وذات يوم، نريد أن ننهي هذه المعونة لأفريقيا أيضا.

وفي مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، تعهدت كل دولة هنا بخفض الجوع والفقر بمقدار النصف. ولقد حان الوقت لكي نبدأ بإحراز تقدم في هذا الشأن، ومن خلاله نبنى السلام والأمن في قارة مضطربة. إن أقوى مؤثر في الاستثمار يمكننا جميعا أن نعتمده هو إيجاد طريقة لإطعام ٣٠٠ مليون طفل جائع في هذا العالم. هذا اقتراح قابل للتنفيذ؛ وليس اقتراحا مكلفا. والربح العائد منه - التغيير الذي سيحدث في حياة شخص صغير السن عند إطعامه أو إطعامها في مرحلة مبكرة من الحياة وأن تُتاح له أو لها فرصة الذهاب إلى المدرسة، حتى ولو لبضع سنوات - يعمل على تغيير كل شيء يدور حول حياة ذلك الطفل وذلك المجتمع نحو الأفضل، وذلك البلد في نهاية المطاف. والمال النقدي المطلوب لتحقيق ذلك، في شراكة مع البلدان المضيئة، ليس مبلغا ضخما من المال، ولكنه في تقديري أعظم فرصة لدينا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال القضاء الفعلي على الجوع بين الأطفال في العالم خلال فترة ١٠ سنوات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على إحاطته الإعلامية الوافية جدا.

حيث لا توجد قائمة متكلمين لهذه الجلسة، أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في طلب الكلمة أن يبلغوا الأمانة العامة بذلك.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم. فدعوة السيد جيمس موريس إلى تقديم

الوزراء ساباتيرو، يعملون معاً لإعطاء أولوية قصوى لمسألة الجوع.

في الختام، أود أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم للجوع في أفريقيا ولبرنامج الأغذية العالمي. فلقد ضاعفت فرنسا مؤخرا مساهمتها؛ واليابان والدانمرك والمملكة المتحدة تساهم دائما بسخاء في حالات الطوارئ؛ وروسيا والصين والهند قد انضمت إلى صفوف مانحين. ومرة أخرى في عام ٢٠٠٤، قدمت الولايات المتحدة دعما يفوق بليون دولار.

إن هناك بوادر مشجعة لأفريقيا. فمبادرة مجموعة البلدان الثمانية للديون، وتحدد الاهتمام الشجي، كما رأينا في إعادة الحفلات الحية لجمع المعونة؛ وإعلان بوش وبلير عن تقديم ٦٧٤ مليون دولار في شكل معونة غذائية طارئة؛ والعمل الذي تقوم به الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي؛ ومبادرات إثنائية أخرى نابعة من الداخل كلها تعطينا سببا للتفاؤل. وبرنامج الأغذية العالمي ذاته يحاول أن يكون أكثر ابتكارا في نهجه ويدرس خطة للتأمين ضد المجاعة في إثيوبيا، في شراكة مع البنك الدولي. وإثيوبيا هي مكان فريد من حيث أن فيه أعلى نسبة دعم للفرد في حالات الطوارئ وأقلها في العمل الإنمائي. ونحن نبحث أيضا عن سبل لمضاعفة أثر الدعم الذي تعطونه لنا إلى أقصى حد. ومن بعض النواحي، نحن نعتمد منظور صناعة التأمين، حيث سنقرر حسب معايير خبراء التأمين إمكانية التعويل على الدعم الذي تقدمونه إلينا ويصل بالفعل إلى حسابنا المصرفي. وحالما نقرر استنادا إلى تلك المعايير إمكانية التعويل على ما يُرجح مجيئه، يمكننا أن نبدأ بإنفاق تلك الأموال في اليوم الأول، بدلا من انتظار التحويل الفعلي للمال النقدي. ونحن نعلم أنه إذا تمكنا من استخدام الموارد الموجودة لدينا في وقت مبكر ربما نستطيع أن نطعم نسبة ٢٠ في المائة أكثر من الأشخاص بنفس المبلغ المالي خلال عام.

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وقدرة الحكم الضعيفة، التي تتسم بالأهمية في ما يتعلق بالتطورات الحالية في العديد من البلدان الأفريقية، بضمنها زمبابوي. وإننا نشعر بقلق بالغ من الأزمة الراهنة في زمبابوي، التي خلفت أكثر من ٢٧٥ ٠٠٠ شخص من دون مأوى وأدت إلى تدهور أكبر في الأزمة الإنسانية. وإن من الأهمية بمكان أن تفي حكومة زمبابوي بالتزاماتها الدولية المتعلقة بشكل خاص بالاحترام الدقيق لحقوق الإنسان.

وفي ضوء الحالة الراهنة في زمبابوي، نثني على الأمين العام على قيامه بتعيين المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بصفتها مبعوثة خاصة لشؤون المستوطنات البشرية في زمبابوي، وتطلع إلى استلام تقريرها عند عودتها من زمبابوي.

لدي بضعة أسئلة موجزة أود أن أوجهها للسيد موريس.

أولاً، سنكون مهتمين بتعقيبات السيد موريس على التنسيق بين برنامج الأغذية العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام - مثلاً، بشأن التعامل مع انعدام الأمن الغذائي في حالات الصراع وتوجيه المساعدة الغذائية في هذه المناطق. وإنني أفكر على وجه الخصوص بالسودان في ذلك السياق.

ثانياً، تم التشديد بحق على الحاجة إلى استجابة استثنائية في ما يتصل بالتهديد الثلاثي والأخطار المحتملة المرتبطة بانعدام الاستقرار. ما هي، من وجهة نظر السيد موريس، الأولويات الأكثر إلحاحاً في العمل الدولي الجاري؟ وتحديدًا، كيف ينظر إلى مساهمة برنامج الأغذية العالمي؟

ثالثاً، لقد شدد السيد موريس بصورة متكررة، بصفته المبعوث الخاص للأمم المتحدة، على أهمية ترتيبات التنسيق التي تم وضعها في جوهانسبرغ لأنشطة الأمم المتحدة في الجنوب الأفريقي. ما هو سبب تكللها بالنجاح بشكل

إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن أزمة أفريقيا الغذائية باعتبارها تهديداً للسلم والأمن هي نوع المبادرة الذي يساعدنا على توسيع إدراكنا لمنع نشوب الصراعات وحلها في أعمال مجلس الأمن.

كما أود أن أشكر السيد موريس على إحاطته الإعلامية الشاملة - وهي إحاطة إعلامية تثبت بوضوح مدى فائدة الآراء القيمة التي تم عرضها بالنسبة إلى أعمال المجلس. وأود القول إن وصف السيد موريس للحالة التي يواجهها الملايين والملايين من الفقراء في أفريقيا بشكل يومي هو كشف للواقع مفيد إلى أبعد حد بالنسبة إلى عملنا.

إن لدينا جميعاً دوراً ومسؤوليات في المساعدة على كسر الدائرة المفرغة لعدم الاستقرار والفقر والأزمات الإنسانية الطويلة الأمد. والهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية هو خفض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وأحد الشروط الأساسية لتحقيق ذلك الهدف الطموح جداً هو، ضمن شروط أخرى، وجوب استكمال المساعدات الإنسانية بأنشطة تعجل الانتقال إلى التنمية.

وإنشاء المنتظر للجنة لبناء السلام سيؤذن ببداية جديدة لنهج شامل تجاه البلدان الخارجة من الصراع. وفي مرحلة ما بعد الصراع، ستيح اللجنة منتدى للتنسيق، من جملة أمور أخرى، بين الأعمال المتعلقة بالمسائل الإنسانية.

لقد جرت مناقشة الحالة في السودان بصورة مكثفة أثناء مشاورات الأمم. إلا أنني أود أن أكرر قلقنا على الحالة الإنسانية. فعشرات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً يعودون إلى جنوب السودان، وجهود الإغاثة المتواصلة مطلوبة لتأمين السلم والاستقرار.

إننا نشاطر السيد موريس قلقه العميق على الحالة الإنسانية في أفريقيا، وبخاصة الآثار المترتبة عما يسمى بالتهديد الثلاثي لانعدام الأمن الغذائي، وفيرس نقص المناعة

٢٠١٤. وستتسلم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقريبا نصف ذلك المبلغ - ٤٩ في المائة. وإننا نسعى إلى مواصلة مساعدة أفريقيا في تدريب مواطنيها هي في مجالات الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، نقدم بانتظام مساعدة إنسانية طارئة على أساس ثنائي.

إلا أننا ندرك أن ذلك ليس كافيا. لذا فإننا نعمل على تطوير شراكات مع المانحين المتعددي الأطراف، في المقام الأول مع برنامج الأغذية العالمي. وقد ذكر السيد موريس تلك الحقيقة في بيانه. وسنقدم هذا العام مساهمات منتظمة للأنشطة الإنسانية لهذا البرنامج.

إننا نتفق تماما مع فكرة أن العمل المنسق وحده من جانب المجتمع الدولي لتقديم المساعدة للبلدان الأفريقية، وفي المقام الأول في المجال الإنساني، سيساعد تلك البلدان في إحراز التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد تريس دا فتورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أو أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية في الوقت المناسب. كما أعرب عن تقديري للسيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على المعلومات التي زدونا بها.

لاحظنا في المناقشة الأخيرة بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، أن عدد ونطاق الكوارث الإنسانية التي حلت بسبب صراعات ما بعد الحرب الباردة مذهلان. ويقع المدنيون بصورة متزايدة ضحايا في الصراع المسلح بسبب التطهير العرقي والتشرد والاستهداف المتعمد، وبسبب التجويع، مما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة.

لقد أبدى مجلس الأمن اهتماما بمسألة الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات، ونرحب بهذه الفرصة لدراسة الصلة بين المجاعة والصراع المسلح والكيفية التي يمكن

خاص؟ وهل يرى أن هناك مزيدا من الدروس العامة التي ينبغي للأمم المتحدة أن تتعلمها؟

أخيرا، إذا قرر برنامج الأغذية العالمي تقديم المعونة الغذائية لزيمبابوي، هل سيحصل على ضمانات من الحكومة بأن المعونة ستوزع وفقا للاحتياجات؟

اسمحوا لي أن أختتم بالثناء على السيد جيمس موريس على الدور المدافع النشط الذي اضطلع به، مسلطا الضوء على محنة الملايين من الناس الذين دمرت حياتهم بسبب الأزمات التي هي حقيقية جدا بالنسبة لهم، وغالبا - غالبا جدا - ما تُهمل من جانبنا.

السيد دنيسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أود بدوري أن أرحب بالمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وأن أشكره على إحاطته الإعلامية لهذا اليوم.

إننا نتفق تماما مع الفكرة التي طرحها رئيس نيجيريا واستشهد بها السيد موريس عندما بدأ إحاطته الإعلامية اليوم، بأن (تكلم بالانكليزية) "الشخص الجائع شخص غاضب". إن ذلك صحيح، وجميعنا ندركه. لهذا السبب تؤمن روسيا، بصفتها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، بأن التحدي الماثل أمام تعزيز السلام والأمن يتصل فعلا بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من مناطق العالم المضطربة. ولذلك السبب، نضطلع بجهود في مجالات شتى لمساعدة البلدان الأفريقية.

أود أن استشهد بإحصاءين أو ثلاثة إحصاءات. لقد ألغت روسيا، أو تعهدت بإلغاء، ديون البلدان الأفريقية البالغة أكثر من ١٦ بليون دولار، بضمنها أكثر من بليون دولار في سياق مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وساهمت حكومتي مساهمة إضافية بقرارها بتقديم مبالغ إضافية لمبادرة الصندوق الاستئماني وبالمشاركة في التغذية المالية التالية للرابطة الدولية للتنمية، للفترة من ٢٠٠٦ -

أن توفر له موارد تقنية يعول عليها، فمن دونها، وفقا لتحديد الأولويات، يمكن لبعض الحالات الطارئة أن تصبح في طي النسيان.

ولذلك من الضروري أن نحسّن الآليات المالية المتوفرة لدينا في حين نشدد على أن المساعدات الإنسانية يجب أن تقدم على أساس الاحتياجات القائمة وأن تخصص بطريقة غير تمييزية ومتوازنة ومتناسبة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذا التبادل المفيد للغاية في الآراء بين أعضاء مجلس الأمن والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. وأنضم إلى باقي أعضاء المجلس في توجيه الشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالاحتياجات الإنسانية في الجنوب الأفريقي، السيد جيمس موريس، على إحاطته الإعلامية، المفيدة للغاية والتي جاءت في الوقت المناسب، مع ما تقدمه من صورة قائمة وواقعية. واليوم، تتطلب التحديات الإنسانية الجسيمة التي تواجهها القارة الأفريقية مرة أخرى اهتمام المجلس ودراسته الدقيقة.

إن الممارسة المتبعة القاضية بتقديم إحاطات إعلامية دوريا إلى المجلس عن التطورات الإنسانية في أفريقيا وفي أماكن أخرى من العالم هي ممارسة طيبة جدا ومفيدة. ونشيد بالسيد موريس وبرنامجهم على تفانيهما وعلى الجهود التي يبذلانها. وتشكّل البعثات الدورية التي يقوم بها إلى منطقة الجنوب الأفريقي دليلا على التأكيد الخاص الذي توليه الأمم المتحدة للتصدي الفعال والعاجل بقدر المستطاع للأزمة الإنسانية واحتياجات المنطقة.

وفي ما يتعلق بجلسة اليوم، فإننا نرحب بالفرصة المتاحة لمجلس الأمن لكي يُحاط علما بالتحديات الإنسانية ودراستها، تلك التحديات التي قد تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي، بالرغم

للمجتمع الدولي فيها أن ينسق عمله بغية تناول تلك المسألة بشكل أفضل.

برنامج الأغذية العالمي هو وكالة الأمم المتحدة ذات الإمكانية اللوجستية الأكبر في تقديم المواد الغذائية المطلوبة بإلحاح للناس في حالات الطوارئ، سواء تلك المتعلقة بالكوارث الطبيعية أو تلك الناجمة عن الصراعات، وهو ما يهمننا في المقام الأول في هذا المنتدى.

ونظرا لمشاركة البرازيل في العمل ضد الجوع والفقر، فلن يكون من المدهش أن نولي قدرا كبيرا من الأهمية لمفهوم الأمن الغذائي، وهو أحد أعمدة عمل برنامج الأغذية العالمي. إن ضمان الأمن الغذائي أمر حتمي أخلاقيا، سواء في حالات الطوارئ أو على أساس دائم.

إننا نؤيد تماما نهج المسار الثنائي لبرنامج الأغذية العالمي، الذي يعالج هذين التحديين عن طريق تنفيذ عمليات الطوارئ والعمليات الإنمائية ذات التوجه الهيكلي الأكبر على السواء. إن نهج المسار الثنائي مطلوب للتعامل مع العلاقة المتبادلة بين المجاعة والصراع، لأن تحقيق الأمن الغذائي أمر لا غنى عنه لتهيئة الظروف التي يمكن فيها للمجتمعات المحلية التي يعصف بها الصراع أن تتخلص منه. ومن الصحيح أيضا أن الإخفاق في تحقيق الأمن الغذائي يجعل المجتمعات المحلية المسألة أكثر عرضة للصراع.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يتعامل مع الأسباب الاقتصادية - الاجتماعية العميقة الجذور للصراعات والأزمات الإنسانية للحيلولة دون نشوب الصراعات وانتشارها وتكرارها. وإن جهود برنامج الأغذية العالمي لكفالة أمن غذائي طويل الأجل يجب أن توجه في ذلك السياق.

أخيرا، نود أن نشير إلى أنه بغية أن يضطلع برنامج الأغذية العالمي بدوره في كفالة الأمن الغذائي، من الضروري

وأخيراً، لعلنا نود أن نسمع من المدير التنفيذي، السيد موريس، ما يقترحه على المجلس للقيام بالمزيد من الأعمال لدعم واستكمال الجهود الإنسانية التي تبذلها مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الجنوب الأفريقي. وما زلنا نعتقد أنه لن يمكن كسر دائرة الفقر وعدم الاستقرار في المنطقة إلا عن طريق الإجراءات المتكاملة والمنسقة.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنني أنضم إلى بقية الزملاء في التعبير عن امتناني الكبير للسيد موريس على إحاطته الإعلامية الوافية والشديدة الواقعية حول وضع الأمن الغذائي في الجنوب الأفريقي، وعلى تقييمه الشامل الذي أعتقد أنه يحدد بنجاح الإطار المناسب للوضع كما يراه في أعقاب زيارته للمنطقة.

إنه لشيء محزن، ولكنه في نفس الوقت حقيقي، أن الجوع لا يزال السمة الأساسية في العديد من البلدان الأفريقية. وهذا العام، بالرغم من أن إنتاج المحاصيل كان أفضل من المتوسط بشكل عام، فإنه توجد أزمات كبيرة وشيكة الحدوث، بل وتحدث، في العديد من البلدان. وقد لاحظت المملكة المتحدة بعناية ما قاله المدير التنفيذي عن الوضع في دارفور وفي أماكن أخرى، ويتعين علينا أن نراعي ما قاله في سياساتنا العامة.

إن الأسباب الكامنة وراء الجوع معقدة جداً، ولكن ما من شك في أن لها صلات وثيقة بالحكم وبالسلم والأمن - وهي الشاغل الرئيسي لمجلس الأمن. وأود أن أقتبس من بيان المدير التنفيذي، "إن مزيجاً قاتلاً من الإيدز والجفاف المتكرر ونظم الحكم المتداعية... يعرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي للخطر" (انظر أعلاه). ذلك هو الوضع الذي نواجهه. وسيتيح مؤتمر القمة القادم في أيلول/سبتمبر فرصة رئيسية لاتخاذ خطوة إلى الأمام في مجال

من أن تلك الحالات المعينة قد لا تكون مدرجة رسمياً في الوقت الحالي في جدول أعمال المجلس.

إن رومانيا لا تقبل بأن يقوم الجهاز الدولي الرئيسي المنوط به الحفاظ على السلم والأمن، أي مجلس الأمن، بتجاهل بعض الأزمات أو بالتزام الصمت تجاهها. فالمناطق الموجودة في الجنوب الأفريقي التي تكلم عنها السيد موريس باستفاضة - مثل زمبابوي وملاوي وناميبيا وسوازيلند - يبدو أنها الأكثر هشاشة وهي التي تتضرر ضرراً شديداً بالتهديد الثلاثي المتمثل في انعدام الأمن الغذائي، والمعدلات المرتفعة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونظم الحكم الضعيفة. وفي حالات كثيرة قيد التدقيق، فإن التهميش السياسي لقطاعات كبيرة من السكان يضيف إلى هذه المجموعة من العوامل. وإذا لم تتصد لهذه العوامل على النحو المناسب، فإن من شأنها، إذا ما أخذت معاً، أن تؤثر على السلم والاستقرار في المنطقة.

وتتفق رومانيا تماماً على أن الأزمة في الجنوب الأفريقي، بسبب حجمها وشدتها، تتطلب دعماً مستداماً من المجتمع الدولي لمواجهتها. ويبدو أن الاستجابة الإنسانية حاسمة بالنسبة لهذه البلدان، خاصة في ما يتعلق بتقديم المساعدة الغذائية، حيث تفاقم فيها مؤخراً انعدام الأمن الغذائي في حالات كثيرة.

وفي ذلك الصدد، تشكل الحالة في زمبابوي مصدر قلق لنا بشكل خاص. فالأوضاع متردية هناك؛ والنقص في الغذاء أصبح مزمناً؛ وعدد المحتاجين إلى المساعدة أخذ في الازدياد. ونهيب بالحكومة أن تعمل مع المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية من أجل تحسين وضع الأمن الغذائي وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة من السكان. وينبغي ألا تدخر الحكومات جهداً في توفير الأرقام الموثوق بها لمجتمع المانحين في ما يتعلق بالاحتياجات من المساعدة الغذائية.

فحسب، بل أيضا بسبب الانهيار الاقتصادي المستمر الذي يقوّض قدرتها على شراء الغذاء والسلع الأساسية الأخرى. وها نحن الآن نستجيب أيضا إلى أزمة إضافية أخرى، وهي أزمة تسبب فيها قيام حكومة زمبابوي بقمع المجتمعات المحلية الأشد فقرا في ذلك البلد. فقد سُرد ما يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم، وأُجبر الآلاف من الأطفال على ترك مدارسهم. ومن المهم أن ندرك أن هذه الأزمة بالتحديد تسببت فيها أفعال حكومة زمبابوي؛ فهي أزمة من صنع الإنسان وليست ظاهرة طبيعية. وقد جاء الانهيار الاقتصادي في زمبابوي نتيجة للسياسات الرديئة والحكم غير السديد.

إن ما دعت إليه شخصية مرموقة لا تقل عن مستوى أمارتيا سين، حول دور الديمقراطية في منع المجاعة، قد أصبح الآن معروفا جيدا. وقد أشارت هذه الشخصية إلى أن حالات المجاعة الكبرى تحدث بشكل ثابت في ظل أنظمة حكم استبدادية. ونحن، كغيرنا، نتطلع إلى التقرير الذي سيعده المبعوث الخاص للأمين العام، آنا كاجومولو تيباييوكا، بعد زيارتها إلى زمبابوي، ونأمل أن يولي المجلس التقرير حقه من الدراسة.

ومن جانب المملكة المتحدة، واستجابة للأزمة الحالية، فقد قدمنا ما يزيد على ٧٥٠ ٠٠٠ دولار عن طريق وكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مساهمة قدمناها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبلغت قيمتها ١٠٠ مليون دولار لبرامج الإغاثة والإيدز في زمبابوي. وسوف ننظر في تقديم المزيد من المساهمات إذا اقتضت الحاجة المحزنة ذلك.

وإن أعضاء المجلس محقون عندما يعبرون عن القلق إزاء أثر الأمن الغذائي على الصراعات، والسلام والأمن العام، ولكن يجب أن نبين أيضا أن الحكم غير الصالح والفشل في العمل مع المجتمع الدولي لمنع انعدام الأمن

التنمية، ومحاولة ضمان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. ولكن التنمية أساسا صفقة بين المانحين والمستفيدين. فيجب أن يقدم المانحون الكثير ويقدمونه بشكل أفضل؛ ويجب أن يعالج المستفيدون نظم الحكم المتداعية والفساد ويضعون السياسات اللازمة لبلوغ هذه الأهداف. ولكن الحكم في حد ذاته مؤثر إلى الحالة السياسية السائدة في بلد بعينه. ويمكن أن يعني الحكم غير السديد إشارة إلى الانتقال إلى الديمقراطية والانحطاط في احترام حقوق الإنسان، أو إلى صراع وشيك أو حقيقي. والنقص في الأغذية والتوزيع غير المناسب للغذاء هما من الأسباب المعروفة لعدم الاستقرار، ويساهمان في زيادة احتمال نشوب الصراعات. ومرة أخرى، كما أشار إليه السيد موريس، يشكّل الجوع سببا للصراع وأثرا مترتبا عليه على حد سواء. وبإيجاز وبراعة، فإن ازدواجية تلك العلاقة واضحة تماما.

وعلاوة على ذلك، إن الحكم غير السديد في حد ذاته سبب لانعدام الأمن الغذائي. فالأزمات الاقتصادية كثيرا ما ترتبط بالوصول إلى الغذاء وتتصل بسياسات الحكومة المعنية. والأزمة لا ترتبط دائما بالإنتاج الزراعي وحده. فغالبا ما يكون سبب الأزمة الحكم غير السديد وسوء الإدارة وليس الجفاف. ونقص الأغذية والفقر وزيادة تفشي الأمراض بسبب عدم التحصين، كلها أمور قد تؤدي إلى زيادة في تدفقات اللاجئين. ويتجلى أثرها على السلم والأمن الإقليميين أو، كما أشار إليه السيد موريس، على الاستقرار في المنطقة.

وتشكل زمبابوي مثالا واضحا في ذلك الصدد. فالأزمة هناك سيئة للغاية بشكل خاص. ويستعد المجتمع الدولي بالفعل لزيادة مساعدته استجابة لحالة من المحاصيل غير الجيدة مرة أخرى في البلد. وقد دُمّرت المجتمعات المحلية الفقيرة هناك ليس بسبب مجرد النقص في إنتاج الغذاء

رابعا، إن طابع الجوع المستحكم في أفريقيا يعني أننا يجب أن ننظر جديا بشكل خاص في كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوتيرة أسرع مما هو حاصل الآن. فتحديد العام ٢٠١٥ لا يمكن قبوله. وحيث يكون الجوع نتيجة للفقر المزمن وليس نتيجة لأزمة غير متوقعة، يتعين علينا أن نساعد الحكومات الأفريقية في تقديم ردود طويلة الأجل، بدلا من الاعتماد على نظام للطوارئ. ومرة أخرى، فإن الأرقام التي عرضها السيد موريس عن إثيوبيا كانت ذات مغزى. والتأكيد على حاجة التصدي لجوع الأطفال من خلال تغذيتهم وتعليمهم في أماكن موطنهم الأصلي هو نموذج ممتاز لكيفية منع وقوع الأزمات.

والملاحظة الأخيرة التي أود توجيهها إلى الزملاء في المجلس بشكل عام، هي أن الوقاية أفضل كثيرا من العلاج. إن المسؤولية الرئيسية للمجلس هي حفظ وضمان السلم والأمن الدوليين، ولكي نفعل ذلك ينبغي لنا أن نكون قادرين بشكل أفضل على التنبؤ بوقوع الصراعات ومنعها قبل نشوبها. وعندما تجتمع مع الأزمات الإنسانية، والظلم، والاضطهاد، والحكم غير الصالح، فإننا نواجه خطر عدم الاستقرار والصراع، وحينذاك تقع على عاتق المجلس، والأمم المتحدة على نطاق أوسع، مسؤولية التصدي للحالة ومحاولة تقديم المساعدة.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية):
نشارك الوفود الأخرى بالترحيب بالسيد جيمس موريس، ونشكره على إحاطته الإعلامية عن الأزمة الغذائية في أفريقيا. إننا نشيد بالسيد موريس على عمله على رأس برنامج الأغذية العالمي، تلك الوكالة الهامة جدا التي تنقل الأمم المتحدة إلى قلوب الشعوب في العالم.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد موريس اليوم تؤكد على العلاقة التي لا تقبل الجدل بين صون السلام

الغذائي، كما هو الحال في زمبابوي، هو أيضا شاغل مشروع للمجتمع الدولي.

وإذا سمحتم لي، أود أن أعرض بعض النقاط المحددة المتعلقة بما قد نعتبره مقترحات عمل للمستقبل. أولا، وصف المدير التنفيذي ما يسمى التهديد الثلاثي بانعدام الأمن الغذائي، والإيدز وضعف القدرة على الحكم. واتفق تماما على أن آفة الإيدز قد زادت من ضعف العديد من المجتمعات في أفريقيا وأضعفت قدرة حكومات عديدة على الرد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل أكثر مما فعل حتى الآن من أجل المساعدة.

ثانيا، إن اتجاهات تغير المناخ في أفريقيا تتطلب رصدها عن كثب لما لها من آثار طويلة الأجل على إنتاج الغذاء والموارد الطبيعية الأخرى. ومن شأن ذلك أن يساعدنا في التنبؤ باحتمال وقوع انعدام الأمن الغذائي، وفي اتخاذ تدابير وقائية.

ثالثا، إن إمكانية وصول المساعدة الإنسانية أمر أساسي للغاية، وقد أشار المدير التنفيذي إلى المشاكل الحقيقية التي يواجهها الموظفون والمآسي التي تعرضوا لها. وأكد السيد يان إغلاند أيضا عندما ناقشنا مسألة حماية المدنيين على أنه عندما تكون هناك أزمات مجاعة ينبغي أن يكون جليا أن الحكومات هي المسؤولة عن التعاون الكامل وعن حرية الوصول إلى المحتاجين من جانب برنامج الأغذية العالمي وجميع الوكالات الإنسانية الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

وبطبيعة الحال، فإن هذه المسؤولية تعد مسؤولية ثانوية بالنسبة للحكومات إلى حد ما، حيث أن مسؤوليتها الرئيسية هي حماية شعوبها، ووضع سياسات تحاول أن تضمن لهم تجنب الوقوع في مثل هذه المشاكل.

ثانيا، هل هناك قصص نجاح في أي بلد من البلدان الأفريقية في مجال التصدي لانعدام الأمن الغذائي، والتي يمكن استخدامها كنماذج من جانب بلدان أخرى في المنطقة؟

وأخيرا، لقد قيل الكثير في محافل أخرى عن الحاجة إلى تمكين المرأة التي تؤدي الدور الأساسي في توفير الغذاء وفي مكافحة الإيدز. فهل هناك مشاريع محددة يخصصها برنامج الغذاء العالمي للمرأة؟

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود

بادئ ذي بدء أن أشكر السيد جيمس موريس على الإحاطة الإعلامية التفصيلية التي قدمها لنا عن الأزمة الغذائية في أفريقيا. ونلاحظ مع الأسف أن الأزمة ليست مستمرة فحسب، بل تزداد حدة في بعض الحالات.

وفي ذلك السياق، رغم إدراكنا أننا لا نستطيع أن نتحكم تماما بالعوامل الطبيعية أو أن نتغلب عليها، كالجفاف والأمراض، وظروف التصحاح والأوبئة، إلا أننا نستطيع وينبغي لنا أن نكافح ونزيل العوامل الهيكلية التي تعيق عمل برنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الحروب وآثارها، كالمشاكل المتصلة بالنازحين واللاجئين، وسوء الإدارة، وانعدام الحكم الرشيد، وسوء الحكم، والمسائل المتصلة بالتجارة العالمية بالمنتجات الزراعية. فهذه عوامل تقع المسؤولية فيها على كاهل الأفراد، وفي طليعتهم الزعماء، الذين لا يقيمون في أفريقيا في حالات عديدة.

وفي ما يتعلق بحالات الطوارئ في أفريقيا، والتي أسهب السيد موريس في وصف تفاصيلها، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تزيد البلدان المانحة من مساعداتها الإنسانية من خلال برنامج الأغذية العالمي والرامية إلى الحد من الجوع في القارة. ونعتقد أنه في الأجل المتوسط والطويل يجب أن يقوم المواطنون الأفارقة أنفسهم بتطوير السياسات وتقلد

والأمن والتنمية، وهي العلاقة المشار إليها في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وفي تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005). وقد بين عرض السيد موريس بوضوح، أننا عندما نتصدى لمسائل منع نشوب الصراعات، وإدارة الصراع، وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، ينبغي لنا أن أيضا أن نأخذ في الحسبان المسائل الحياتية الأبسط، كالأمن الغذائي.

وحقيقة أن هذه هي الإحاطة الإعلامية الثالثة للسيد موريس أمام المجلس منذ عام ٢٠٠٢ ترمز إلى أن المجتمع الدولي، بعد مرور بضعة أعوام، في حاجة إلى أن يكرس قدرا هائلا من الوقت والموارد للأزمة الغذائية في أفريقيا. ولذلك نرحب بهذه الفرصة لتبادل الآراء مع السيد موريس حول ما ينبغي للمجلس أن يفعل، أكثر مما فعل حتى الآن، للتعامل مع الأمن الغذائي في أفريقيا في إطار مجمل عمله بشأن السلم والأمن.

وفي هذا الصدد، نود أن نوجه إلى السيد موريس عددا من الأسئلة. أولا، إن برنامج الأغذية العالمي ينسق ويتعاون مع الحكومات الوطنية، وسائر منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والشركاء من قطاع الشركات الخاصة، سواء في حالات الطوارئ أو في مشاريع التنمية. ومع تسليمنا بأهمية هذه الكيانات، إلا أننا نعتقد أن المنظمات الإقليمية أيضا تستطيع مد يد المساعدة. وفي ضوء ذلك، نود أن نعلم عما إذا كان برنامج الأغذية العالمي قد أقام نوعا من العلاقات أو الترتيبات مع المنظمات الإقليمية أيضا، كالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

جدا. إن الإيضاحات التي قدمها عن الجنوب الأفريقي، استنادا إلى زيارته الأخيرة للمنطقة بصفته مبعوثا خاصا للأمين العام بشأن الاحتياجات الإنسانية هناك، كانت مقنعة تماما. ونحن نعرب عن تقديرنا لكل العمل الشاق الذي يضطلع به.

إننا نتشاطر الرأي، الذي دافع عنه السيد موريس، بأن السلام والأمن لا يمكن صوغهما بدون التصدي للفقير. وقد أكد الأمين العام في تقريره

”إن عالما يموت فيه كل عام ١١ مليون طفل قبل أن يبلغوا عامهم الخامس، ويقضي فيه الإيدز على حياة ثلاثة ملايين شخص، ليس بعالم ينعم بجمو من الحرية أفسح“. (A/59/2005، الفقرة ٢٦)

وإن الأثر الذي يتركه الجوع على الأطفال فادح بشكل خاص، حيث أنه يسلبهم مستقبلهم. والأطفال اليتامسون الذين لا يملكون وسيلة للحصول على طعامهم، لا يجدون خيارا في أغلب الأحيان سوى أن يصبحوا جنودا. ولذلك، فإن الفقر يسهم في تفاقم مشكلة الأطفال الجنود الخطيرة. ونشعر بالقلق العميق إزاء الأطفال الذين يضطرون إلى تحمل هذه المعاناة، ونحن مصممون على مواصلة تقديم الدعم في هذا المجال، ولا سيما من خلال برامج الغذاء في المدارس، من بين أمور أخرى. فبرامج الغذاء في المدارس تسهم في مساعدة الأطفال على استئناف حياتهم الاعتيادية في جو سلمي، وفي التغلب على الجوع والنهوض بالتعليم.

وقد كانت برامج الغذاء في المدارس كبيرة الفائدة في اليابان عندما كانت تحاول النهوض من آثار الحرب العالمية الثانية. وتضمنت تلك البرامج الغذائية المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

زمام القيادة اللازمة لتمكين بلدانهم من التخلص من الأوضاع التي استمعنا إلى وصف لها اليوم.

ولكن هذا هو المجال الذي تقع المسؤولية فيه على عاتق المجتمع الدولي. فينبغي له أن يقدم الحوافز اللازمة للإنتاج الزراعي في البلدان النامية لكي يصبح هذا الإنتاج قادرا على الاستمرار وقابلا للتصدير. ونحن نعلم أن السياسة الحالية بشأن المساعدات الحكومية، والحصص، والتعريفات الجمركية في قطاع الزراعة في البلدان المتقدمة النمو تؤدي بوضوح إلى تشويه أسعار تلك السلع الأساسية، ويمنع البلدان النامية من أن تكون قادرة على إنتاج وتصدير المنتجات التي لديها ميزة واضحة بالمقارنة مع السلع التي تنتجها البلدان المتقدمة النمو. وبديهي أنني أشير إلى المنتجات الغذائية.

إن العلاقة القائمة بين التنمية والسلام قد تم التأكيد عليها. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الأهمية الفائقة أن يشجع المجتمع الدولي الإصلاحات الهيكلية في قواعد التجارة الدولية، وعلى سبيل المثال تشجيع جولة الدوحة المتعلقة بالمنتجات الزراعية، من بين تدابير أخرى.

إن كل ما تقدم سوف يساعد التجارة الدولية في السلع الزراعية لدى البلدان النامية.

وفي الختام، نود أن نسأل السيد موريس عما إذا كان برنامج الغذاء العالمي ينظر في زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية الزراعية في أفريقيا، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي. ونود كذلك أن نطلع على العلاقة القائمة بين برنامج الغذاء العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام في ما يتعلق بصون وتعزيز الأمن الغذائي، الذي يعد من بين الشروط الأساسية لصون السلام والأمن في القارة الأفريقية.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن

أشكر السيد موريس على إحاطته الإعلامية المفيدة والمتينة

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكر السيد موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكره كذلك على تقييمه الإيجابي لاستراتيجية الصين للحد من الفقر.

لقد ظل برنامج الأغذية العالمي على مر السنين ملتزماً بتقديم المساعدات الغذائية الطارئة إلى البلدان والشعوب التي تتعرض إلى الكوارث. ولم يرقم البرنامج بتخفيف الأزمات الإنسانية في البلدان المتلقية للمساعدات فحسب، بل ساعد أيضاً في حل الصراعات المسلحة في البلدان والمناطق المعنية. ونود أن نعرب عن تقديرنا ودعمنا في ذلك الصدد.

إن بلدانا أفريقية عديدة تعرضت منذ فترة غير قصيرة للأزمات الغذائية. ونعتقد أن الفقر هو السبب الأساسي للصراع. والصراع بدوره يؤدي إلى تفاقم حالة الفقر. ولذلك، فإن القضاء على الفقر هو شرط أساسي لتحقيق السلام والتنمية والاستقرار على الصعيد الدولي. كما أن إنهاء الصراع هو شرط أساسي للقضاء على الفقر، وكفالة الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. وقد مرت الصراعات في القارة الأفريقية بمراحل مد وجزر. وهذه ظاهرة لها علاقة مباشرة بمسألة الأزمات الغذائية. وإن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يسلم بهذه المسألة بشكل كاف عندما يقوم بتحليل أسباب الصراع في أفريقيا. وسيساعدنا ذلك على إيجاد حلول أساسية لهذه المشكلة.

ونأمل أن تدفع جلسة اليوم جميع الأطراف إلى توجيه العناية الكافية إلى أثر الأزمة الغذائية في أفريقيا على السلم والأمن في المنطقة، وكذلك، إلى اتخاذ تدابير فعالة لمساعدة القارة الأفريقية في القضاء على الجوع والفقر. وهذا

(اليونيسيف) وغيرها من البلدان والمنظمات. ونحن نعرب عن امتناننا العميق لتلك المساعدات.

والجوع، بوصفه أشد شكل من أشكال الفقر، ينتج عن مجموعة متعددة من العوامل المترابطة. فالإنتاجية المنخفضة تتفاقم بسبب الصراع، والكوارث الطبيعية، ومرض الإيدز وضعف الحكم. وهناك حاجة إلى تدابير علاجية شاملة من أجل التصدي لهذه المشاكل المتشابكة. وبالإضافة إلى ذلك، حتى عندما تكون الإنتاجية عالية نسبياً، فإن عدم الكفاءة في نظام التوزيع، أو نظام التوزيع المشوه لسبب أو لآخر، من شأنه أن يمنع السكان العاديين من الوصول إلى الغذاء. ويمثل التوزيع تحدياً أيضاً بالنسبة لبرامج المساعدات الغذائية التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي. كما أن التقييم الصحيح للاحتياجات والرصد الموثوق به لعملية التوزيع لا غنى عنهما في توزيع الغذاء على المحتاجين. وكلا الأمرين يحتاج إلى التعاون من الحكومات المعنية.

وبناء على هذه الملاحظات، أود أن أوجه بعض الأسئلة. أولاً، كيف يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في التصدي لمشاكل الجوع الشائكة بطريقة شمولية؟ ولدى القيام بهذا الجهد ما الذي يتوقع السيد موريس من الهيئات الحكومية الدولية، كمجلس الأمن، أن تقدمه؟

ثانياً، يفترض أن مشاكل نظام توزيع الغذاء لها أثر على حالة الجوع المزمنة في منطقة الجنوب الأفريقي، التي زارها السيد موريس مؤخراً. فهل للسيد موريس أن يقدم لنا أمثلة على ذلك، وكيف يعمل برنامج الأغذية العالمي على حل هذه المشاكل؟

ثالثاً، ما هي التحديات التي يواجهها السيد موريس في مجال التعاون مع الحكومات المعنية، ولا سيما بشأن تقييم الاحتياجات والرصد؟

كارثة لا بد من توفير مستويات ملائمة من المساعدة على الفور، ولكن يلزم أيضا اتخاذ التدابير والتخطيط للأجل الطويل. فالتحدي متعدد الأوجه ويتطلب معالجة مجموعة متنوعة من المسائل، مثل ضرورة التعاضد بشكل أفضل في التدخلات في حالات الطوارئ؛ والمتابعة؛ والتنمية المستدامة؛ والربط بين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية من ناحية وسوء التغذية والفقر من ناحية أخرى. وحالتنا دارفور وبعض مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية تبهنان بوضوح على أن عدم إتاحة سبل الوصول للأغراض الإنسانية يؤدي إلى مزيد من تدهور الحالة.

وثمة حالات عجز كبير في تمويل المساعدة الغذائية. ونتيجة لذلك، نعرف جميعا أن ثلثي السكان في إريتريا معرضون لخطر المجاعة، بينما مستقبل 3 ملايين من الإثيوبيين الجوعى في خطر.

والسياسات الحكومية المرتبطة بالواردات من الأغذية وبالبيئة، فضلا عن تأثير خيارات السياسات الاقتصادية السيئة وعدم الالتزام السياسي بمعالجة المشكلة، تؤدي أيضا دورا في هذا الصدد. فزيمبابوي، على سبيل المثال، تواجه حالة اقتصادية حرجة، لما تعانيه من حالات عجز في الأغذية وتضخم في عجز الميزانية، علاوة على التضخم المرتفع، والبطالة، والنمو المتسارع في حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الوقت ذاته، هجر المستثمرون البلد إلى حد كبير في أعقاب سياسة إصلاح الأراضي والمخاوف بشأن حقوق الملكية وسيادة القانون.

ومن المسائل الأخرى الشديدة الأهمية لأفريقيا ما وصفه السيد موريس مرارا بأنه "تهديد ثلاثي": وهو الجوع والإيدز وانخفاض القدرة الحكومية.

وفي الختام، أود أن أوجه بعض أسئلة. لقد سمعنا تقديرات متباينة عن مختلف الأزمات في بلدان مختلفة. هل يوجد أي تقدير عالمي لما هو مطلوب لتغطية الاحتياجات

هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يعطينا أملا حقيقيا في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية):

أتوجه بالشكر الكثير للمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد موريس، على إحاطته الإعلامية البالغة الفائدة بشأن أزمة الغذاء في أفريقيا، والتحديات التي يواجهها برنامج الأغذية العالمي، وأقول أيضا المجتمع الدولي، في التصدي للجوع في هذه القارة. وقد حرصنا على الإحاطة علما بالشواغل التي تهم السيد موريس، ويسرني أن أشركه إياها.

إن استئصال الجوع ليس مجرد فكرة سامية. فمن المسلم به منذ زمن طويل أن إمكانية الحصول على الغذاء الكافي حق للفرد ومسؤولية جماعية. بيد أن الجوع، سواء كان مردّه إلى الحرب أو المخدرات أو كارثة طبيعية أو حرب أهلية أو إلى الفقر، لا يزال يسبب آلاما واسعة النطاق. وكأي حدث أو عملية تؤدي إلى الموت على نطاق واسع أو إلى تقليص فرص الحياة وتقوض كيان الدول بوصفها الوحدة الأساسية في النظام الدولي، يشكل الجوع خطرا يهدد الأمن الدولي، على النحو الذي سلم به فريق الخبراء في تقريره عن التهديدات والتحديات والتغيير.

ومن دواعي الأسف أن الاتجاهات السائدة حاليا تشير إلى استمرار انعدام الأمن الغذائي في كثير من البلدان. وربما ازدياده سوءا. ويرجع ذلك إلى مزيج من العوامل: الحالات المناخية السيئة، والعوامل الصحية، والحروب الأهلية التي ينتج عنها لاجئون ومشردون، ومسائل متصلة بالحكم والسياسات الاقتصادية. ومن دواعي الأسف أن الغذاء لا يزال يستخدم سلاحا في الحرب. وثمة صلة قوية بين الأمن والأمن الغذائي. لهذه العوامل جميعا، تزداد أهمية مسألة الجوع لمجلس الأمن، وفي هذا الصدد نرحب بالإحاطة المقدمة اليوم.

والأعداد التي أعطانا السيد موريس إياها مذهلة. فهي تشير إلى حالة إنسانية بالغة الخطورة. ومن الواضح أنه لتجنب

ونعرب عن ترحيبنا بأنشطة برنامج الأغذية العالمي لصالح البلدان المتأثرة بتفشي الجاعة، ولا سيما في أفريقيا. ونرحب بتشيده على معاناة البلدان الفقيرة التي يعمها السلام، ولا تتلقى الدعم اللازم من المجتمع الدولي لتعزيز تنميتها المستدامة.

ونرى أن النزاعات السياسية لا ينبغي أن تؤثر في إيصال المساعدة الإنسانية. ولا نفهم السبب في أن تعيق بعض الاعترافات السياسية إيصال المساعدة لبلد منكوب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالنظر إلى أن المجتمع الدولي قد أنشأ صندوقاً لمكافحة ذلك المرض. فينبغي أن تستخدم المساعدة الغذائية كقناة لإعادة تنشيط المجتمعات المتضررة من الجاعة وسوء التغذية، وخاصة في البلدان التي تعاني الفقر المدقع بصورة مزمنة.

ويجب أن يمارس المجتمع الدولي مسؤوليته كاملة عن حماية السكان المعرضين للخطر في المجتمعات الضعيفة. وينبغي أن يدرك أن السلام والأمن مهددان بفعل زعزعة الاستقرار الطويلة الأمد في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نتيجة لاجتماع أثر الصراعات والأوضاع المناخية والنضال من أجل البقاء والسيطرة على الموارد الشحيحة المتاحة.

وقد أكدت وفود كثيرة الصلة بين الفقر والصراع. ونؤيد تلك النقطة تأييداً كاملاً. وينبغي أن يدعو مجلس الأمن إلى إنشاء برنامج خاص لإنقاذ البلدان ذات الأوضاع المأساوية بنوع خاص. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد وفدي للنداء الذي وجهه ممثل المملكة المتحدة من أجل العمل الدولي المتضافر لمنع نشوب الصراعات قبل وقوعها. وسوف تستفيد مصداقية الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، المناطة به المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، من تعزيز قدراتها في مجال منع نشوب الصراعات.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد جيمس موريس على إحاطته

الكلية في أفريقيا؟ ونرحب بإدراج برنامج الأغذية العالمي استئصال الفقر وتوفير التغذية لليتامى والأطفال الضعاف بين الأولويات في سياسته. وفي هذا السياق، ما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله على وجه التحديد في نظر السيد موريس فيما يتعلق بالتحدي المتمثل في جوع الأطفال؟ وأخيراً، بالنظر إلى العلاقة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجوع، لعله يفسر لنا نوع التعاون القائم بين برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد أهو-غليلي (بنن) (تكلم بالفرنسية): وأود بدوري أن أشكر السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن أزمة الغذاء في الجنوب الأفريقي. والنقاط التي أعرب عنها عميقة المغزى في أنها تقول الكثير عن المعاناة الصامتة لسكان أفريقيا. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام لاتخاذ المبادرة الحكيمة بإيفاد المدير التنفيذي للبرنامج إلى تلك المنطقة.

ولا ينبغي أن يشكل ضمان الأمن الغذائي للناس في أرجاء العالم مشاكل كبيرة من حيث الإنتاج العالمي للأغذية. فالتحدي يتعلق بالتوزيع. وفي هذا الصدد فإن الجاعة هي البلاء الذي يسلط الضوء بأفضل شكل على الاحتلال الوظيفي للنظام العالمي اليوم. ومن الواضح أن ذلك النظام يضطر البلدان الفقيرة إلى تحمل العبء الأكبر من التكاليف الهيكلية اللازمة لأدائه لوظائفه. فسياسات الدعم الزراعية تخنق القطاعات الريفية في البلدان النامية، وينبغي أن يشعر المجتمع الدولي بالقلق إزاء ذلك. وينبغي أن يشجع البلدان المتقدمة النمو على الاضطلاع بالإصلاحات الضرورية لتتيح للبلدان النامية فرصة للبقاء. ويجب أن يتأكد المجتمع الدولي بصفة خاصة من توزيع الأغذية في جميع أنحاء العالم للتخفيف من أثر الفقر المدقع والكوارث الطبيعية.

السيدة باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر أيضا السيد موريس على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن العلاقة المتبادلة بين الجوع والسلام والأمن في أفريقيا. وهذا موضوع مناسب بقدر كبير لمناقشة مجلس الأمن.

إن التحديات في أفريقيا تمثل نداء ملحا للمجتمع الدولي لدعم مساعي القارة في تحقيق التقدم الدائم والسلام والأمن. ونود أن نسترعي الانتباه إلى بعض الحالات الخاصة حيث ما زال الجوع يهدد السلام والأمن في القارة الأفريقية.

ففي السودان، يمكن أن يؤدي عدم وجود موارد وافية للوفاء بالاحتياجات الإنسانية في دار فور إلى تفاقم التوترات القائمة وأعمال العنف فضلا عن التسبب بتشريد المزيد عبر الحدود إلى شرق تشاد. وفي جنوب السودان، سيؤدي انخفاض التبرعات الغذائية إلى إعاقة إعادة التوطين وإلى المزيد من استنفاد الموارد النادرة فعلا للأسر المعيشية للسكان المقيمين والعائدين على حد سواء.

وتعاني إثيوبيا، إضافة إلى الأزمة الحادة الحالية، من جفاف مزمّن ومشكلة ناشئة من الاكتظاظ السكاني، وتدهور التربة، والنظم الضعيفة للأسواق والبنية التحتية، وتأخير تنفيذ برنامج شبكة السلامة العامة.

وتؤمن الولايات المتحدة بأن هناك على الأقل ١٢ مليون شخص معرضين للخطر، وتقدر الأمم المتحدة أن ما يربو على ٥٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون من مختلف أشكال سوء التغذية. وما زالت المجاعات المحلية قائمة في عدد من المناطق داخل البلد، ومن المتوقع أن تتدهور الحالة إذا لم يتم توفير المزيد من الموارد للوفاء بالاحتياجات الإنسانية العاجلة.

وفي غرب أفريقيا، فإن إمدادات الأغذية التي لا تحظى بموارد كافية حملت برنامج الأغذية العالمي على أن يخفض بالفعل حصص الإعاشة في مخيمات اللاجئين في

الإعلامية الممتازة والشاملة، التي يتجلى فيها نهج متكامل إزاء أمور السلام والتنمية والكرامة الإنسانية.

لقد بدأ السيد موريس إحاطته الإعلامية بالاقتباس من الرئيس أوباسانغو، الذي قال إن الشخص الجائع شخص غاضب. ومن جانبي، أود أن اقتبس من سياسي فرنسي شهير، قال إن الشخص المستاء هو شخص فقير يفكر.

ويؤمن بلدي بأنه لئن كان للجوع أسباب دورية مثل الجفاف والإدارة الضعيفة للموارد، فإن الأسباب الهيكلية واردة أيضا. ولا أود أن أكرر ما قيل هذا الأسبوع خلال مناقشة الجمعية العامة، المستمرة في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأننا نؤمن بأن هاتين الهيئتين مجهزتان بشكل أفضل من مجلس الأمن لتحديد العوائق واقتراح الحلول.

ومع ذلك، أعتقد، في ما يتعلق بالأسباب الهيكلية، أن المسائل المتصلة بالحكم الدولي وإنتاج الأغذية والزراعة الآخذة في الضعف في البلدان النامية بسبب الممارسة الظالمة للبلدان المتقدمة النمو التي تقدم إعانات هائلة هي مسائل ذات صلة بهذه المناقشة.

وبالنسبة إلى ولاية مجلس الأمن، أود أن أعرب عن اتفاقنا مع رأي السيد موريس بأنه ينبغي ألا يصبح الغذاء أبدا أداة للحرب أو للإكراه الدبلوماسي، بغض النظر عن كيفية النظر إلى حكومة ما. ويجدوننا الأمل أن يسمع أعضاء مجلس الأمن، خلال هذه المناقشة، تأكيدا من جديد على ذلك المبدأ الأخلاقي الأساسي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير الجزائر للجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي في أفريقيا، وخاصة لدعم البرنامج لأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وللجهود التي يبذلها على الصعيد الدولي. ويمكن للبرنامج أن يطمئن إلى دعمنا.

الخطيرة بالفعل. ونحن على استعداد لمساعدة زمبابوي بتقديم مساعدة غذائية كبيرة، كما فعلنا في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٤، ولكننا نعارض بشدة سياسات الحكومة التي تزيد المشكلة سوءاً، وناشد الحكومة أن توقف حملة هدم الأحياء الفقيرة. وناشد الحكومة المشاركة في حوار مع المعارضة والمجتمع المدني بغية إنهاء المأزق السياسي في زمبابوي ووقف الانحدار المستمر للاقتصاد. ويؤثر التدهور الاقتصادي الذاتي لزمبابوي على التجارة والاستثمار والأمن الغذائي في جميع أرجاء أفريقيا الجنوبية.

إن الرئيس بوش طالب الشركاء الدوليين في مجتمع المانحين بأن يقدموا مساعدة أكبر لأفريقيا بغية الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الحرجة التي حددتها الأمم المتحدة. وقدمت الولايات المتحدة بالفعل ١,٤ بليون دولار تقريبا في هذه السنة المالية للاحتياجات الإنسانية في أفريقيا، وسنقدم قريبا مبلغ ٦٧٤ مليون دولار إضافي. وأعلن الرئيس بوش اليوم أنه سيطلب إلى الكونغرس إنفاق ١,٢ بليون دولار حتى عام ٢٠٠٨ للمساعدة في مكافحة الملاريا، الأمر الذي سيفيد ١,٢ مليون شخص في العام، ٩٥ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتسلم الولايات المتحدة بأن انعدام الأمن الغذائي العالمي أمر معقد وديناميكي، وأنه لا توجد وصفة موحدة أو حل يعالج بشكل سليم جميع الأزمات الوطنية والإقليمية التي نواجهها اليوم. ولا بد أن يستمر المجتمع الدولي في تطوير أدوات مرنة بشكل كاف للتصدي للأسباب الفريدة لكل أزمة بعينها.

وتبقى الدول الأفريقية أنفسها مسؤولة عن رفاه مواطنيها. ولا بد أن تتخذ هذه الدول الإجراءات المناسبة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات. ولسوء التغذية، وخاصة لدى الأطفال، عواقب طويلة الأجل ويتعذر عكس أثرها،

سيراليون. وفي ليبيريا، سيؤدي تخفيض حصص الإعاشة للعائدين في الأشهر المقبلة إلى تعقيد برامج إعادة التوطين المنقوصة، بالتزامن مع فترة إجراء الانتخابات الوطنية. ويمكن أن تعمل تلك الحالات على إزكاء الاضطراب في بيئة ضعيفة بالفعل وأن تمنع أيضا عملية إعادة التوطين.

وأعلنت حكومة النيجر مؤخرا حالة طوارئ متعلقة بالأمن الغذائي. وتفيد تقارير الأمم المتحدة بأن ٣,٦ مليون شخص من سكان ذلك البلد، بمن فيهم ٨٠٠.٠٠٠ طفل، معرضون للخطر؛ وأن ١٣,٤ في المائة من الأطفال هناك يعانون من سوء التغذية الحاد، و ٢,٥ في المائة يعانون من سوء التغذية الشديد. وتلك المعدلات المنذرة بالخطر عادة ما ترتبط بالبلدان التي تمزقها الصراعات.

وفي أفريقيا الجنوبية، خطّط برنامج الأغذية العالمي لتقديم معونة غذائية إلى ٨ ملايين شخص. وفي الوقت الحاضر، فإن مخزونات البرنامج وإمدادات الغذاء في جميع البلدان الستة محدودة للغاية. وبدون التزامات جديدة، لن يتمكن البرنامج من الوفاء بالاحتياجات الغذائية لعدة ملايين من أكثر المعرضين للخطر في أفريقيا الجنوبية. ولا شك أن حياة الأشخاص معرضة للخطر. كما أن المكاسب الهشة التي تحققت مؤخرا إزاء الحكم الرشيد وعدد الأشخاص المستفيدين من العلاج المصلي المضاد للفيروس أيضا معرضة للخطر.

وتشكل زمبابوي مشكلة خاصة، إذ مشاكلها الغذائية ذات دوافع سياسية وليست بسبب الظروف الطبيعية. ونشعر بقلق بالغ حيال حقيقة أن الحملة المستمرة لهدم منازل ذوي الدخل المنخفض والأعمال التجارية غير الرسمية سببت على الأقل وجود ٤٢٠.٠٠٠ شخص بلا مأوى، العديد منهم أطفال. وأدى حرمان أولئك الأشخاص من المأوى والدخل إلى تفاقم الأزمة الإنسانية

المحاصيل. وموجات الجفاف وتأخر سقوط الأمطار قد تركت للعديد من المزارعين محاصيل ضئيلة أو بلا أية محاصيل. إننا نعلم ذلك. ففي بلدنا، نعتبر أنفسنا محظوظين لأن موسم زراعة المحاصيل الحالي يدل على حدوث تحسن في حالة الأغذية عن موسم العام الماضي، وذلك مجرد مجيء موسم أمطار أفضل.

الفقر الواسع الانتشار أضعف أيضا إنتاجية القطاع الزراعي في أفريقيا. وكما ذكر، فإن الفقر يتضاعف مع وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يؤثر في مساحة الأراضي المزروعة لأن مرض المزارعين أنفسهم أو متطلبات رعاية المرضى من أفراد أسرهم تصيب المزارعين بالعجز. وضعف القارة هذا تسبب تفاقمه حقيقة أن أغلب اقتصاداتنا تركز على الزراعة وتعتمد على تصدير المنتجات التقليدية أو الزراعية الأولية. ونحن نستورد أغلب بضائعنا المصنوعة، بما في ذلك المواد الزراعية مثل الآلات والأسمدة، ونستوردها بشروط تجارية مجحفة لقطاعنا الزراعي والصناعي معاً. وتلك الاختلالات المنهجية يجب معالجتها.

إن البلدان الأفريقية تتباين جغرافيا واقتصاديا وفي مستويات تنميتها. والأحوال المناخية ليست متماثلة، وينجم عن ذلك إنتاج محاصيل مختلفة واختلافات في أنماط زراعة المحاصيل. وذلك بدوره يدل على وجود تباين في حالات التأثير بأزمة الأغذية.

وثمة مؤلفات عديدة بشأن مدى إسهام الحكم في الجوع والفقر. ولا أحد منا مستثنى من الانتقاد؛ فيجب علينا جميعاً أن نحسن أنفسنا، ويتعين علينا أن نجتهد لتحقيق ذلك. ولا بد أيضاً أن نتعلم الخوض في المناقشات التي تعزز طموحاتنا المشتركة والتزامنا الجماعي بالتقدم لمصلحة كل شعوبنا. والقدرات تتباين في التصدي لتلك التحديات - الحكم وانعدام الأمن الغذائي ومكافحة وباء فيروس نقص

تؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض الإنتاجية الاقتصادية وإعاقة التنمية.

وأود أن أقول في ختام بياني إن جيم موريس أظهر قيادة قوية في الدور الذي يضطلع به بصفته رئيس برنامج الأغذية العالمي وبصفته المبعوث الخاص للأمين العام للاحتياجات الإنسانية في أفريقيا الجنوبية. كما نود أن نشيد بالعمل الشاق الذي يؤديه الموظفون الميدانيون للبرنامج في جميع أرجاء العام.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ونحن بدورنا نشكر المبعوث الخاص، السيد جيمس موريس، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده لزيادة الوعي العالمي بالتهديدات التي تواجه أفريقيا. ونرحب بالمبعوث الخاص اليوم ونشعر بإيمان راسخ بأن وجوده هنا سينشط ويوجه طاقاتنا على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية دعماً للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الماسة لأفريقيا.

إن ما وصف بالتهديد الثلاثي، المتمثل في انعدام الأمن الغذائي، وضعف القدرة على الحكم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل خطراً حقيقياً على أفريقيا، ولكننا نؤمن بأنه يمكن التغلب على هذا الخطر. ويمكن التغلب عليه بتقديم الدعم والمساعدة التقنية والحوار.

وتحظى أفريقيا بإمكانية كبيرة. وتحظى بالكثير من الأراضي الزراعية الخصبة وهي غنية بالموارد الطبيعية.

لكن أزمة الأغذية الواسعة الانتشار والأزمة الإنسانية اللتين تؤثران في منطقتنا تظهران أيضاً مدى ضعف هذه المنطقة. والسبب الشائع لنقص الأغذية الذي نواجهه في أنحاء من أنغولا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموزامبيق وناميبيا هو الطقس المتقلب الذي شهدناه خلال الموسم الحالي لإنتاج المحاصيل. وفي بعض البلدان، هذه هي السنة الثالثة أو الرابعة التي تلت فيها

النوايا. فكلنا نتكلم أفضل بكثير مما نفعل. وأملنا أن يتيح الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر المقبل فرصة - ونقطة تحول - ينبغي ألا نفوتها.

ما تحتاجه أفريقيا هو دعم المجتمع الدولي في تمكين المنطقة من التصدي للتحديات التي تواجهها. والإصرار الجماعي في المنطقة على التغلب على تلك التحديات هو إصرار قوي. وثمة ضرورة ملحة لاستجابات ملموسة إلى مناقشة المبعوث الخاص ويجب الالتفات إلى هذه المناشدة واتخاذ إجراءات إنسانية بشأنها.

أخيراً، وبالنسبة إلى زمبابوي، نحن نشاطر الهموم إزاء الأبناء التي تفيد بتشريد الناس في مناطق حضرية. ونلاحظ أن الأمين العام قد أرسل المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، السيدة أنا تبايجوكا، بصفتها مبعوثته الخاصة لبحث آثار "عملية إعادة النظام" التي قامت بها الحكومة. واستمع المجلس للتو إلى عدد من الأرقام المختلفة فيما يتعلق بالعدد الحقيقي للمشردين. وفي رأينا أنه من المناسب تماماً أن نتحفظ على أي حكم بشأن هذه المسألة حتى يتم توضيح الأمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أولاً، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد موريس على إحاطته الإعلامية الواضحة والدقيقة للغاية والمثيرة للاهتمام الشديد بشأن موضوع هام جداً. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بجهود السيد موريس وبرنامج الأغذية العالمي.

لدي سؤالان للسيد موريس. الأول يتعلق بقدرة الوصول إلى المجموعات السكانية والمسألة المتعلقة بأمن العاملين في المجال الإنساني. وهذه، كما نعلم، مسألة حاسمة. وكان جان إغلند، عندما خاطب المجلس في ٢١ حزيران/يونيه، قد ردد شواغله المتعلقة بهذا الموضوع.

المناعة البشرية/الإيدز. ويجب مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز وتوطيد قدراتها.

إن منطقة الجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، تناضل أيضاً مع تلك التحديات، وهي تعتقد بأن شعوبنا تنتظر وتريد أن ترى تحسناً في نوعية حياتها من خلال زيادة النمو الاقتصادي القائم على الزخم والأساس الإقليميين والذي يكون لصالح الفقراء. وفيما يلي شواهد على ذلك المسعى.

في عام ٢٠٠٣، اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ما يسمى إطار الجماعة الإنمائية الاستراتيجي وبرنامج عملها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدنا خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية التابعة للجماعة الإنمائية، التي وضعت رؤية لمجتمع متكامل. وفي العام ذاته، اعتمدنا أيضاً إعلان دار السلام المعني بالزراعة والأمن الغذائي، الذي يسعى ضمن أمور أخرى إلى وضع نظام للإنذار المبكر ومراقبة الحالات القابلة للتأزم - وهي استراتيجية للتدخل نعتقد أنها يمكن أن تكون معبراً للشراكة الدولية. علاوة على ذلك، لدينا إعلان دار السلام المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأخيراً، لدينا قواعد العمل والمبادئ التوجيهية للجماعة الإنمائية التي تحكم الانتخابات الديمقراطية، والتي اعتمدت في مؤتمر القمة المنعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٤.

لقد ذُرفت دموع كثيرة على أفريقيا - ولعلي أقول حتى إن بعضها دموع التماسيح. نحن نعلم ذلك، لأننا باعتبارنا بلداً يستضيف حشداً ضخماً من اللاجئين من بلدان مزقتها الحروب، رأينا نداءات متكررة من أجل المساعدة الغذائية تذهب أدراج الرياح. وسجلات المنظمة مليئة بأفضل

اللاجئين. فالحالة خطيرة جدا. وحسب تقديراتنا، بغض النظر عن منطقة دارفور، هناك ٣,٢ مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة في ذلك الجزء من السودان الذي تأثر بالعملية السلمية الراهنة. فالناس يعودون حاليا ولكن عدد الذين فروا، إلى كينيا، على سبيل المثال بوصفهم لاجئين يتجاوز فعلا عدد الناس الذين يعودون إلى جنوب السودان.

وأعتقد أن كل الجهات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية ينقصها التمويل بدرجة كبيرة جدا. إنني لم أحضر إلى هنا طلبا للنقود؛ هذا لم يكن قصدي من الحضور هنا هذا الصباح. ولكن أعضاء المجلس استثمروا بلايين الدولارات في العملية السلمية - يقدمون الغذاء للناس ويوفرون المأوى لهم وغير ذلك من أشكال المساعدة الإنسانية - خلال ٢١ عاما من الصراع. إن ما أشعر به من قلق، أعتقد أنه منتشر على نطاق واسع، هو أنه إذا لم نكن قادرين على الأقل في توفير المأكل والمشرب والمأوى للناس عندما يعودون إلى ديارهم فهناك الكثير مما هو عرضة للخطر.

إن عملنا تحسن في دارفور. والموارد تسير سيرا حسنا. والمسائل الأمنية في دارفور تنطوي على قدر كبير من الخطورة. وقد خلصنا الآن إلى أننا عندما نصل إلى درجة عالية من موسم الجوع في دارفور سيمتحن علينا توفير الطعام لـ ٣,٥ مليون نسمة، بل وسمعت أنه يقال أحيانا إن هذا العدد قد يرتفع إلى ٤ ملايين نسمة. وهناك من الناحية الجوهريّة ١,٥ مليون من الأشخاص المشردين داخلها؛ ولكن ليس هناك إنتاج للغلة في دارفور هذا العام، وما لم يشعر الناس بالأمان والأمن في ما يتعلق بالعودة إلى الوطن لن يكون هناك إنتاج في الغلة في العام المقبل. وأشد ما يبعث على الخوف أنه إذا كان الناس غير مطمئنين في الذهاب إلى ديارهم وبدء الحياة مرة أخرى للشروع في الدورة الزراعية فسينتهي بنا المطاف إلى حالة مثل الحالة التي لدينا في الجزائر، حيث نرى اللاجئين من الصحراء الغربية قد مضى عليهم

وبصفة خاصة، طالب بتعزيز ولاية عمليات حفظ السلام، وأشار إلى إنشاء مناطق أمنية أو ممرات أمنية، وهو ما سيرتبط بأولويات إنسانية. ويهمني أن أعرف وجهة نظر السيد موريس بشأن تلك المسألة في ضوء تجربته في الميدان.

تعليقي الثاني هو أن السيد موريس قدم وصفا مرعبا لحالة تغذية الأطفال، خاصة في الجنوب الأفريقي. ونحن ملمون بعمله للتشجيع على اتخاذ زمام مبادرة عالمية لمكافحة الجوع بين الأطفال. وربما سيكون من المفيد للسيد موريس أن يجربنا عما يتوقعه من المجتمع الدولي وعن الكيفية التي يمكن بها تنسيق المبادرة مع أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي في المنطقة.

أخيرا، استمعنا باهتمام إلى تقرير السيد موريس عن زيارته إلى منطقة الجنوب الأفريقي. وأحطنا علما بالمعلومات المتعلقة بالحالة هناك، لا سيما عن الحالة في زمبابوي، حيث قال أن هناك ٤ ملايين نسمة عرضة للخطر. وفرنسا تشعر بالقلق إزاء الحالة الغذائية في زمبابوي ونأمل بنجاح جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي، في التحسين المستمر للأحوال المعيشية للناس في ذلك البلد.

الآن استأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة مرة أخرى للسيد موريس للرد على الأسئلة والتعليقات التي أثارها أعضاء المجلس.

السيد موريس (تكلم بالانكليزية): أشكر جميع أعضاء المجلس على أسئلتهم وتعليقاتهم المفيدة والمشجعة. وسأرد على ذلك بأفضل ما يمكنني الرد. لقد طرح الأعضاء الكثير من الأسئلة التي تستحق إجابات أطول وسوف أحاول أن أقدم هذه الأجوبة خطيا وقريرا.

المسألة الأولى التي أثّرت تتعلق بالسودان، أي في جنوب السودان والمسائل الإنسانية هناك، بما في ذلك مسألة

أيار/مايو. ولعله هناك ٧٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين في الشمال والجنوب كان علينا أن نطعمهم، ولكننا لم نستطع القيام بذلك لأسباب أمنية. لقد توفرت لدينا ولا تزال تتوفر لدينا الأغذية بسبب الفصل الماطر. لدينا حوالي ٩٠٠ شاحنة قيد العمل، ولكن ثلاثة سائقين من سائقي الشاحنات تعرضوا للقتل في الشهر الماضي، ومن اليسير تصور الإحباط الذي أصيب به السائقون الآخرون وعزوفهم عن القيام بذلك النوع من العمل.

إن المسألة الأمنية هي المسألة البارزة من حيث الاستجابة الإنسانية والاستجابة لأمد بعيد. ونحن نعمل على نحو وثيق جدا مع إدارة عمليات حفظ السلام في السودان، ونؤيد العملية الجارية بين الوكالات. إننا ندرك ونؤيد فكرة البعثات المتكاملة. ففي السودان، نعمل على نحو وثيق جدا مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد برونك، ومع نواب الممثل الخاص. وعلينا أن نكون حذرين حيال عدم الخلط في أذهان عامة الناس بين دور المجتمع الإنساني ودور حفظة السلام. ويتعين علينا أن نعمل معا، ولكن ما أن ينظر السكان ذوو الأفكار المشوشة إلى المجتمع الإنساني باعتباره امتدادا لحفظ السلام أو باعتباره عملا عسكريا، حتى يقل احترامهم للمجال الإنساني، وهذا ما اعتدنا عليه.

إن عملنا يتمثل في إطعام الجياع من السكان المعرضين للخطر. ونحن نترك المسائل السياسية للآخرين كي يعملوا على حلها. إننا قلقون حيال الذين يتضورون جوعا - وغالبيتهم من النساء والأطفال - أينما وجدوا أنفسهم في الصراع. ويتعين أن نحظى باحترام جميع الجهات بغية القيام بعملنا. والواضح أننا معنيون بعملية بعثة التقييم المشتركة، واليوم نحري المزيد من المباحثات حول كيفية عملنا معا مما كان الوضع عليه قبل ثلاث أو أربع سنوات.

الآن ٢٧ عاما، ونرى عدد الناس الذين ولدوا في المخيمات يفوق عدد الذين حضروا إلى المخيمات أصلا.

وهكذا فإن استتباب النظام والسلام والأمن أساسي لتمكين الناس من العودة إلى ديارهم. لكن حقيقة الأمر هي أنه سيكون هناك في دارفور أكثر من مليوني شخص يعتمدون على الإنتاج الزراعي من ناس هم الآن مشردون داخليا. وبغية الحفاظ على السلام يجب علينا أن نركز على المجتمع المحلي المضيف بقدر تركيزنا على الأشخاص المشردين داخليا أو اللاجئين، وإلا فإن الفوضى ستعم. وإذا تمكن الناس من العودة فسنشهد حالة يكون فيها برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومختلف المنظمات غير الحكومية قد عملت جميعها بفعالية لحفض سوء التغذية في المخيمات، وحيث يصبح الوضع الغذائي للناس فجأة في المخيمات، لا سيما الأطفال، أفضل فعليا من وضع الناس الذين يعيشون حول تلك المخيمات.

لقد كنا محظوظين جدا إذ كانت حكومة تشاد وشعب شرق تشاد كريمين في الترحيب باللاجئين القادمين من دارفور إلى تشاد. لكن ذلك أدى إلى مسؤولية ضخمة. ونرى أن مجيء هذه النسبة من السكان أدت إلى استنفاد الموارد المائية والموارد الغذائية؛ وقد استجاب المجتمع الدولي بسخاء لمساعدة السكان المحليين. وأظن أننا قدمنا دعما غذائيا لما بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ في تشاد ولعدد ربما أقل من المواطنين المحليين وإن كان كبيرا.

لذلك، أحث المجلس، رجاء، على أن يظل جيد التركيز على عملنا وعلى عمل المجتمع الإنساني بأسره في السودان. فالحالة هناك خطيرة جدا. أنا لا أريد أن أكرر كلامي، لكنني أذكر أننا أطمعنا ١,٨ مليون شخص في

جدول الأعمال الموضوعي. ويتعين علينا أن نجد وسيلة تجمع أسرة الأمم المتحدة سويا بشكل كامل قدر المستطاع، لا سيما في البلدان الصغيرة جدا. وأشعر ببعض الاطمئنان لأننا نرى في أماكن مثل بوتسوانا اهتماما كبيرا للقيام بذلك العمل.

وإذا قارنا الوضع الذي نحن عليه الآن بالوضع قبل ثلاث سنوات، يتبين لنا أنه قد تحقق قدر كبير من التقدم. وإنني أجتبع دائما مع زعماء مجتمع المنظمات غير الحكومية قبل أن نبدأ في أي بعثة جديدة، وهم يهيئون، بدون استثناء وعن حق، بأسرة الأمم المتحدة أن تظل مشتركة في هذا العمل كأسرة واحدة لأن ذلك يخدم أغراضهم بشكل أفضل.

إن القضايا في زمبابوي صعبة وتمثل تحديا للبلد. فرمبابوي مكان يتعرض فيه للخطر ما يقرب من ٤ ملايين شخص. وفي ذروة عام ٢٠٠٣، قدمنا الأغذية لـ ٥,٥ مليون شخص في زمبابوي. وفي عام ٢٠٠٤ انخفض العدد إلى ٤ ملايين شخص، وفي نيسان/أبريل الماضي قدمنا الأغذية لـ ١,١ مليون شخص. ويتعين عليّ أن أحبر المجلس أننا بدأنا هناك بأربعة شركاء من المنظمات غير الحكومية. وفي الذروة كان لدينا ٢٣ منظمة غير حكومية؛ ولدينا اليوم ١٥ منظمة غير حكومية.

لقد زرت الرئيس موغابي خلال الشهر الماضي وجرى بيننا حديث صريح للغاية بشأن أهمية قدرتنا على الذهاب إلى أي مكان في هذا البلد لإطعام من هم أشد جوعا وأكثر فقرا، وأهمية ألا يجري أي تدخل في شؤوننا وألا نتعرض لأي توجيه سياسي أو تأثير أيا كان فيما يتعلق بمكان عملنا وكيفية القيام بهذا العمل. لقد قلت إننا لا نستطيع القيام بعملنا بدون تعاون شركائنا من المنظمات غير الحكومية وأهم يجب أن يحظوا بالاحترام والدعم.

ومسألة الجنوب الأفريقي وكيفية عمل أسرة الأمم المتحدة معا قد لا تكون مثيرة إلى درجة أن نشغل الصفحات الرئيسية في الصحف. لكن ما يحدث في جوهانسبرغ، حيث تتواجد المكاتب الإقليمية، هو البرهان على أن أسرة الأمم المتحدة تعمل معا. فمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي تتخذ مقار مشتركة بينها. ويعمل المدراء الإقليميون كفريق واحد.

ذلك هو قمة إصلاح الأمم المتحدة الذي يحدث على الأرض، في الميدان. ويحدث ذلك، أولا، لأن الأزمة ضخمة جدا، ولكنه يحدث أيضا لأن الناس يركزون على المستفيدين. وأخبر زملائي في برنامج الأغذية العالمي أننا إذا قمنا بالعمل مع المستفيدين فإن كل شيء يتعلق ببرنامج الأغذية العالمي سيؤخذ في الحسبان. ولن يتعين علينا أن نقلق بشأن ذلك الأمر. وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو أيضا جزء من ذلك الجهد. وأعتقد أن الأعضاء سيكونون في منتهى السعادة للطريقة التي تعمل بها أسرة الأمم المتحدة في الميدان على المستوى الإقليمي.

إننا نحاول أن نعمل من أجل أن يكون لدى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة نفس الإحساس بالشمولية. وذلك يقتضي وجود إحساس جديد بالقيادة، ومعيار جديد للقيادة بين المنسقين المقيمين. وفي أماكن مثل ليسوتو وسوازيلند وبوتسوانا وناميبيا - وهي بلدان يبلغ عدد سكان كل منها أقل من مليوني نسمة -، فإذا تواجد هناك فجأة ٣٠ من المساعدين و ١٠ وكالات تابعة للأمم المتحدة في الميدان، ولكن قدرة الحكومات ضعيفة بشكل كبير لكل الأسباب التي تكلمنا عليها من قبل، فإن الحكومات ببساطة ترتبك وتضيع وقتها في الرد علينا، بدلا من أن تركز على

إذن، يوجد الآن عجز يصل في أسوأ الحالات إلى ١,٤ مليون طن ويصل في أحسن الحالات إلى ١,٢ مليون طن.

وقالت حكومة زمبابوي ”إننا نملك زمام الأمور. فمسؤولية تغذية شعبنا تقع على عاتقنا، وقد منّا عطاءات لشراء ١,٢ مليون طن متري من الأغذية وقد التزمنا بذلك“. ذلك هو الموقف العلي؛ ذلك ما سيقولونه إذا ما طرحنا عليهم ذلك السؤال. ولكنهم سيقولون أيضا أنهم سيشترون ٦٠٠ ٠٠٠ طن إضافي من الأغذية لاستكمال احتياطيهم. ولقد كانوا مترددين في طلب المساعدة من المجتمع الدولي، ولكنهم استعملوا كلمات تلمّح إلى أنه إذا اختار المجتمع الدولي أن يقدم لهم المساعدات فإنهم سيرحبون بذلك. إننا غير مرتاحين لذلك. فمن الأيسر حسب تقاليدنا أن نقدم المساعدة إذا أفصح الناس عما يريدون ويشرحون ذلك، ونحن نعمل على تلبية تلك الاحتياجات.

لقد قلنا أساسا إننا سنحاول أن نزيد الموارد والأغذية في البلدان المجاورة بـ ٣٠٠ ٠٠٠ طن متري. ومن الواضح أنه إذا قدم ١,٢ مليون طن متري وأنتج ما بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ طن، بالإضافة إلى ٣٠٠ ٠٠٠ طن فإن ذلك سيتجاوز قليلا احتياجاتهم من الحبوب. ولكن المستقبل هو الذي سيخبرنا بصحة ما يقولون. إنها لمسألة صعبة للغاية. إنهم يعانون بوضوح من سوء الأحوال الجوية، ولكنكم جميعا تعرفون الديناميات هناك مثلما أعرفها أو أفضل مما أعرفه. وهناك أماكن قليلة في العالم أثارت قلقي بشكل كبير في العام الماضي، بما في ذلك كوريا الشمالية والسودان، وزمبابوي تقع ضمن تلك الفئة. ولذلك سنواصل تقديم المعلومات لكم في هذا الشأن.

يسرني أن الاتحاد الروسي قد تكلم عن النهج المتعدد الأطراف. توجد هناك كل الأسباب التي تحدو ببلد ما إلى أن يختار أن يساعد بلدا آخر. ولكن إذا سمحتم لي أن أثيركم

قبل ثلاث سنوات، عندما قمت بأول زيارة لي، قلت ببساطة إنه إذا لم تتمكّن من العمل بحرية ومرونة، فإننا ببساطة سنرحل - إننا لا نتسامح مطلقا إزاء أي تدخل. ويتعين عليّ أن أقول إننا نستطيع القيام بعملنا في توزيع الأغذية الذي يتلقاه برنامج الأغذية العالمي بفضل مساندة المجلس لنا. لقد استطعنا القيام بعملنا والاستجابة إلى طلبات من هم في أمس الحاجة إلى مساعدتنا. وقد أجريت هذه المرة نفس الحديث وشددت على الأهمية الحاسمة لوجود مجتمع المنظمات غير الحكومية.

يمكنني أن أؤكد للمجلس، بلا موارد، أن الغذاء الذي يقدمه لنا الأعضاء يصل إلى من يحتاجونه في زمبابوي. وهناك مصادر أخرى للغذاء تقوم الحكومة بتوزيعها، وقد أجريت نفس الحديث مع الرئيس حول التزام الحكومة بذلك النوع من السياسات المقبولة دوليا التي تتبعها. ولكنني أستطيع أن أؤكد للمجلس أن الغذاء الذي يقدمه لنا الأعضاء يصل إلى من يحتاجونه.

هذا وضع صعب. وقد تتذكرون أنهم قبل عام قدّروا إنتاجهم من الحبوب سيصل إلى ٢,٤ مليون طن متري. وهم يحتاجون إلى ١,٨ مليون طن متري من الحبوب لتغذية السكان. وإن أفضل التقديرات التي تقدمها الآن لجنة تقييم درجة الضعف لزيمبابوي - وهي هيئة تضم ممثلين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومة - تفيد بأن إنتاج المحاصيل سيكون بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ طن متري. وذلك يختلف عن الدراسة الاستقصائية الخاصة بتقييم الغذاء التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة معا - ولكنها جيدة بدرجة يمكن أن نعتمد عليها بشكل كاف، وأنه يمكننا القول إننا نشق بها. كما قلت، تحتاج زمبابوي إلى ١,٨ مليون طن لتغذية سكانها، وقالت إن إنتاج المحاصيل سيصل إلى ٢,٤ مليون طن متري.

١٠ أيام توجد "تسونامي" من نوع ما في العالم، في أماكن مختلفة شتى.

وسأل زميلنا من رومانيا عما يمكن للمجلس أن يفعله. إن هذه أهم هيئة لصنع القرار في العالم بأسره. والواقع أن إمكانية أن يركز مجلس الأمن على مسألة الجوع، كما فعل اليوم وعدة مرات في وقت سابق، تمثل رسالة قوية.

وقد حاولت أن أجيب على زميلي من المملكة المتحدة، الذي تكلم عن بناء القدرات.

ومن الواضح أن تغيير المناخ أمر مؤكد، ولكن ثمة اختلافاً. ونحن نجري من التقييمات للكوارث الطبيعية ثلاثة أمثال ما كنا نجريه في عام ١٩٦٠. ولست عالماً، ولكني أعلم أن الأمور قد تغيرت.

وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية مبدأ رئيسي في عملنا. ونادراً ما نساوم بشأنه. فنحن نشترط إمكانية كاملة للوصول إلى أي مجتمع سكاني في أي بلد نعمل فيه. وفيما يتعلق بالأبعاد الأمنية لسبل الوصول للأغراض الإنسانية، ضاعفنا أربع مرات تغطيتنا الأمنية الخاصة في العام الماضي. ويحدث هذا تأثيراً هائلاً على ميزانيتنا. وتكلفته في ازدياد، مما يتيح موارد أقل لإطعام الناس. ولدينا ١٣٥ مركزاً للعمل في أنحاء العالم مصنفة بأنها مرحلة ثالثة أو أرفع من ذلك في إطار المعايير التي وضعها منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن. وقد قال عدة أعضاء بالمجلس أشياء طيبة عن موظفينا. والتزامهم الإنساني رائع. ولدينا جدار للتكريم في مباننا. فقد قتل اثنان وستون شخصاً من أبناء برنامج الأغذية العالمي في أثناء تقديمهم الخدمات الإنسانية. ونحن نشترط أن نتمكن من الذهاب إلى أي مكان. ولعل كوريا الشمالية هي المكان الوحيد في العالم الذي لا يتاح لنا فيه إمكانية الوصول الكامل. ولدينا إمكانيات للوصول إلى حوالي ١٦٠ مقاطعة من مقاطعات كوريا الشمالية البالغ عددها ٢٠٣. وذلك هو

بأنه من خلال الدعم المتعدد الأطراف - الدعم الذي يمر من خلال مؤسسات مثل مؤسستنا، أو من خلال المنظمات غير الحكومية - يذهب ٩٠ في المائة من الأغذية الذي نقوم بتوزيعه إلى الأشخاص الأكثر جوعاً والأشد فقراً في بلد بعينه. وليس لدينا أي جدول أعمال محدد، عدا جدول الأعمال الإنساني الذي يضمن تغذية هؤلاء الذين يتعرضون للخطر - وهم غالباً من النساء والأطفال. إننا نعرف أننا أكفء جداً في تقييم الاحتياجات، واستهداف التوزيع، والقيام بالتوزيع الفعلي للمساعدات، ثم القيام بقياس ورصد وتقييم ما قمنا بعمله، ونحن مسؤولون أمامكم.

إذن، بينما تفكرون فيما تعنيه جداول الأعمال المختلفة - وإنني أقدر الإنصاف في كل أشكال النهج المتبعة - فإن النهج الإنساني المتعلق بتقديم الأغذية إلى الأشخاص الأشد ضعفاً غالباً ما يُنفذ على أفضل وجه عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف. إننا لا نعطي الغذاء قيمة نقدية. إننا نحترم الأسواق جداً. ولذلك أردت أن أشير إلى تلك النقطة بسرعة.

وأشعر بالامتنان لأن ممثل البرازيل أشار إلى فكرة الحالات الطارئة المنسية. فكلنا نركز على التسونامي، أو نصب تركيزنا على دارفور، ولكن واقع الأمر أن ما نسبته ٩٢ في المائة من الأشخاص الذين سيموتون اليوم من الجوع سيقضون نحبهم في أماكن لا تشير إليها العناوين الرئيسية، أماكن منسية لا يكاد الناس يفكرون فيها. فالأرواح المفقودة على الطريق المتربة في بوليفيا أو ملاوي أو بنغلاديش ببساطة لا تقل قيمة عن أرواح تفقد في حالات ظاهرة. وقد كنا جميعاً نتمتع بتمويل سخي فيما يتعلق بالتسونامي؛ وحصلنا على كل ما يلزمنا من أموال. ولكن الواقع أن ٢٥ ٠٠٠ شخص يموتون كل يوم من الجوع، و ١٨ ٠٠٠ طفل، بمعدل طفل كل خمس ثوان على مدار اليوم بأكمله. وفي كل

ولدينا الآن شركاء تجاريون. فلم يكن بوسعنا أن نفعل ما فعلناه في التسونامي بدون مساعدة من سيتيكورب، ومجموعة بوسطن الاستشارية، وشركة تي أند تي الهولندية. ولدى الشركة الأخيرة ١٧٥ ٠٠٠ موظف. وقد التزم كل واحد منهم بإطعام طفل في المدرسة، والتزمت الشركة بدفع مبلغ مماثل لتبرعاتهم. وحين نبدأ في وضع ما يكفي من الأشياء في مكائها، سوف يمكننا أن نحدث فارقا.

وتعهدت كندا بالتزام رائع بإطعام الأطفال في خمسة بلدان بأفريقيا. وفي مالي، ولعلي قد ذكرت ذلك فيما سلف، زادت مساهمتها في تعليم البنات عدد المقيدات من البنات بنسبة ٣٤ إلى ٤٣ في المائة في عامين. ويحدوني الأمل في أن تلقي فرنسا وبلجيكا نظرة خاصة على البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا. فمعدل قيد الأطفال بالمدارس في النيجر منخفض جدا.

وأمامنا فرصة لبناء نفس النوع من الشراكة في أمريكا الوسطى. ففي مكان مثل غواتيمالا، ٥٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن. وتقل الأعداد عن ذلك في السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا، ولكنها كبيرة. وأخذ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ودوائر الأعمال والبنك الدولي في المشاركة.

هذه أشياء يمكن عملها، وواضح أنها هامة للغاية. وأرجو أن نجد طريقة لبناء هذه الشراكة غير العادية. فلو أطعمنا ٣٠٠ مليون من الأطفال الجوعى في العالم، سيمثل ذلك نحو نصف عدد الأشخاص الجوعى الموجودين. وعندما تطعم طفلا إنما تقدم إسهما هائلا في مجالات وفيات الأطفال ووفيات الأمهات والعدالة بين الجنسين، لأن الفقر يؤثر في البنات بدرجة غير تناسبية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم الابتدائي للجميع. وتقابل هذه المجالات الأهداف الستة الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية.

المكان الوحيد الذي تساهلنا فيه بعض الشيء بشأن متطلبات الوصول الخاصة بنا.

وأعرب عن تقديري لإشارة أعضاء المجلس إلى الأهداف الإنمائية للألفية وجوع الأطفال. ولدي اعتقاد قوي بأن الاضطلاع بجهد منسق على نطاق العالم من جانب صندوق الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، بدعم من أوساط الأعمال والأوساط الدينية والتي تخدم الشباب، يمكن أن يحدث فارقا. ولنقل إنه ربما يوجد ١١٥ مليون شخص في أفريقيا يحتاجون إلى مساعدة: أي ٩٣ مليون طفل وأمهم. فلا بديل عن أن يولد الإنسان لأم صحيحة البدن وأن ترضعه أم صحيحة البدن. وتشير تقديراتنا إلى أن ذلك يشكل نفقة سنوية قدرها نحو ٥ بلايين دولار. ويمكن للحكومات المضيفة أن توفر نسبة تتراوح بين أربعين إلى ٥٠ في المائة من تلك النفقة. وتدعم كينيا العمل الذي نقوم به لإطعام الأطفال في كينيا على نحو فريد. وتفعل ملاوي نفس الشيء: فقد التزمت بمبلغ ١٣ مليون دولار للمساعدة في دعم أعمال برنامج الأغذية العالمي في ملاوي.

وفي تقديري الشخصي أنه تلزمتنا حركة في العالم تقول إنه لم يعد من المقبول أن يجوع الأطفال. ووددت لو أن الجميع يفعلون قدرا ضئيلا إضافيا. فتكلفة إنجاز ذلك تعادل نفس المبلغ من الأموال الذي أنفقناه على إطعام الناس في بلجيكا بعد الحرب العالمية الأولى. وهي نفس المبلغ من المال الذي أنفقناه على إطعام الناس في أثناء جسر برلين الجوي. وهي نفس المبلغ من المال الذي أنفقناه على بناء ديزني لاند في باريس. ويتعين علينا أن نكتشف الكيفية التي يمكننا بها بوصفنا المجتمع الدولي أن نستأصل جوع الأطفال من العالم. وسيرى المجلس اليونسيف والبنك الدولي والصليب الأحمر والناس بكافة مشارهم يحتشدون للعمل في هذا الصدد.

ووجه ممثل اليونان بعض الأسئلة عن جوع الأطفال. ونحن شريك وثيق الصلة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيقول رئيس البرنامج المذكور إن الجوع والتغذية أهم عاملين في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية. فإذا حظي الأشخاص بالتغذية السليمة ستكون لديهم فرصة أفضل لمقاومته. وإذا أصيبوا بالعدوى وهم متمنعون بالتغذية السليمة فسيقاومون الأمراض الناهزة. وإذا كانوا في مرحلة متقدمة من المرض ويتمتعون بالتغذية السليمة فسيكون أمامهم بضعة أشهر أو سنوات إضافية يقضونها بين أطفالهم.

وفيما عدا ذلك يبقى الجهد الأهم الذي ينبغي للعالم أن يبذله في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية هو تعليم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٥ سنة حول خطورة الوباء. والمكان الأفضل لذلك هو المدرسة عندما يحصل الأطفال على الطعام والتغذية حتى يمكنهم أن يتعلموا في المدرسة. والسيد بيتر بيو يقول إنه عندما يذهب إلى قرية ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية بمعدل عال فإن أول شيء يطلبونه هو الغذاء والماء. إن العلاج المضاد للفيروسات الرجعية لا يؤثر في بدن عليل.

أود أن أشكر زميلي ممثل الجزائر التي أصبحت مانحا مهما جدا. إننا نعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي في سياق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (الشراكة الجديدة). وفيما يتعلق بموضوع الاستثمار الأساسي في البنية التحتية الزراعية، كانت نسبة ١٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية، في مرحلة ما، تحولت إلى الاستثمار الأساسي. وقد انخفضت النسبة الآن إلى ٤ في المائة. ولما كانت نسبة ٨٠ في المائة من أفريقيا تعتمد على الزراعة، فإن تخفيض مبلغ الاستثمار بمقدار الثلثين في البنية التحتية الأساسية للزراعة يجافي المنطق. وقد تعهدت الشراكة الجديدة والاتحاد الأفريقي بتشجيع البلدان الأفريقية على استثمار ١٠ في المائة في البنية

وإذا ركزنا على جوع الأطفال، سوف نتمكن من إحراز تقدم هائل في هذا الصدد.

وأعرب عن تقديري أيضا للتعليقات التي أبدتها ممثل اليابان. فمن التجارب المؤثرة في النفس للغاية أن تكون في اليابان، أو في ألمانيا إن شئت، وأن تتحدث إلى أشخاص استفادوا من إعادة بناء نظمهم التعليمية ومن سخاء المجتمع الدولي في توفير الطعام واللبن والحبوب لتوزيعها على نظم المدرسية بأجمعها. وقد ذكر لي وزير الزراعة الأسبق في اليابان إن ذهاب الولايات المتحدة لتوفير اللبن والحبوب لشعب اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بث الحياة في النظام التعليمي في اليابان وغير بلده. ومررت بنفس التجربة مع وزراء في ألمانيا. وحقيقة الأمر أن كل طفل في العالم حدير بهذا النوع من الدعم. وهذا الدعم يبدأ في تقليص الحسد والغضب، ويقدم إسهاما هائلا للسلام والأمن.

ونحن نعمل بشكل وثيق للغاية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب منسق الشؤون الإنسانية. ولن أستنفد مزيدا من الوقت في استعراضها جميعا بالتفصيل الشديد، ولكن هذه الشراكات طيبة جدا، وخاصة على أرض الواقع في الميدان.

وشعرت بالتقدير لتعليق الصين. فقد عملنا في الصين لمدة ٤٠ عاما وأطعمنا عشرات الملايين من الناس هناك. ولم تعد الصين بحاجة إلينا. وسنغلق عملياتنا في الصين في كانون الأول/ديسمبر هذا العام، وستصبح الصين من مانحي برنامج الأغذية العالمي الرئيسيين، وهذا تحول رائع. وسوف يكون البرنامج دائما على أهبة الاستعداد لمُد يد العون للصين في الحالات الطارئة، ولكن هذا البلد سيصبح شريكا احتياطيا هاما يعيننا على التصدي للأزمات.

وسأل ممثل فرنسا سؤالاً حول الوصول إلى السكان وحول أمن موظفينا. أرجو أن أكون قد أجبت عن ذلك السؤال. وأثار أيضاً مسألة الشواغل التغذوية للأطفال. إننا نركز كثيراً على اليودين وعلى الحديد وعلى فيتامين ألف؛ ونعرف أننا، إن استطعنا أن نقدم أغذية مطعمة - تكاليف تطعيم البسكويت في المدارس أو بعض السلع الغذائية الأخرى المعدة للتوزيع باهظة جداً - فإن استثمار مبالغ صغيرة سيقدم مزايا هائلة من حيث جودة إجمالي السلع المعدة للتوزيع.

يحدوني الأمل أنكم جميعاً ستساعدوننا في التفكير في طريقة بناء هذه الحركة - الشراكة - لتغيير حالة جوع الأطفال في العالم. فإذا أطعتم فتاة شابة والتحقت تلك الشابة بالمدرسة بضع سنوات فإن كل شيء في حياتها سيتغير. ويمكننا أن نطعم طفلاً في بنغلاديش بمبلغ ١٦ دولاراً في السنة الدراسية. ويمكننا أن نطعم طفلاً في كوريا الشمالية بمبلغ ٢٤ دولاراً في السنة، ويمكننا، بصورة عامة، أن نوفر مقابل ٣٥ دولاراً وجبة طعام لطفل في كل يوم دراسي من السنة. إن قوة الاستثمار هائلة فعلاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد موريس على المعلومات الإضافية التي قدمها لنا وعلى الأجوبة التي وافى بها أعضاء المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

التحتية الزراعية الأساسية. وذلك سيرتك أثراً عميقاً إن أتى أكله.

ونضطلع بالكثير من المشاريع الصغيرة المعروفة بالطعام مقابل العمل، حيث نستثمر في نظم الري الصغيرة أو في تعبيد الطرق، لكننا نفتقر إلى القدرة على تنفيذ مشاريع الإقتصاد الكلي. وتلك خطوة هامة في الاتجاه الصحيح اتخذتها الشراكة الجديدة والاتحاد الأفريقي.

نحن ممتنون جداً بالطبع للولايات المتحدة. فتركيزها على النيجر يعطيني فرصة للتبويه لا بمكافحة انتشار الجراد فحسب، وهي مشكلة طاعية، ولكن أيضاً بحقيقة أننا، في بلدان السهل التسعة التي تشكل نسبة الالتحاق بالمدارس فيها أقل نسبة في العالم، لدينا فرصة للعمل مع تسع وزارات للصحة والتعليم لقلب ذلك الواقع بصورة جذرية، خاصة في أماكن مثل النيجر، حيث ربما لا يداوم في المدارس سوى ٢٠ في المائة من الأطفال. ونعرف أنه عندما تقدم وجبة طعام في المدرسة، فإن الأطفال يلتحقون بالمدرسة ويذاومون ويتعلمون فيها، وعندما يواصلون الدراسة مدة شهر بلا انقطاع فإننا نعطيهم زيتاً نباتياً يأخذونه إلى البيت من قبيل التعويض لأسرهم عن طاقة الطفل المفقودة وغيابه عن مساعدة أهله.

وأود أن أقول لممثل تيرانيا إننا نعمل عن كثب مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن الجماعة الإنمائية شريك حميم جداً من حيث العمل الإقليمي، ومن حيث الأمن الغذائي، ومن حيث مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ومن حيث نظم الإنذار المبكر - وهذا أمر طيب.